الكتاب الأسود

ثلاثة عقود من الفشل

www.changeegypt.com

رابطة البرادعى للتغيير-معاً سنغير

الغلاف مأخوذ من مجلة الإكونومست، السابع عشر من يوليو 2010

المحتوى:

الفصل الأول: الحرية والديموقراطية

- § مؤشرات الديموقراطية:
- § إنتهاكات حقوق الإنسان في مصر
- § الفساد
- § التعديلات الدستورية (المادة ٧٦)
- § البرلمان ودوره المسائلة والرقابة (حرية الانتخابات)
- § تمكين دور المرأة
- § الدستور وسلطات الرئيس
- § قانون الإرهاب (الطوارئ سابقاً)

الفصل الثانى: وضع الاقتصاد المصري

- لمحة عن الوضع الاقتصادى لمصر ٢٠١٠
- البطالة (العمالة في الزراعة والصناعة والخدمات)
- الاستثمارات (المحلية والأجنبية)
- نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالي
- استصلاح الأراضي (١٩٨١-٢٠٠٧)
- الفقر والأوضاع الاجتماعية
- التصدير (تصدير السلاح والذخيرة)
- الخصخصة والتنمية الصناعية
- الطاقة

الفصل الثالث: دور مصر القيادي

- § الصعيد الأفريقي
- § الصعيد العربي
- § الصعيد الإسلامى
- § التعليق على الدور المصري

الفصل الرابع: الصحة والتعليم، الإسكان، المعاشات، المياة

الفصل الأول: الحرية والديموقراطية

§ مؤشرات الديموقراطية:

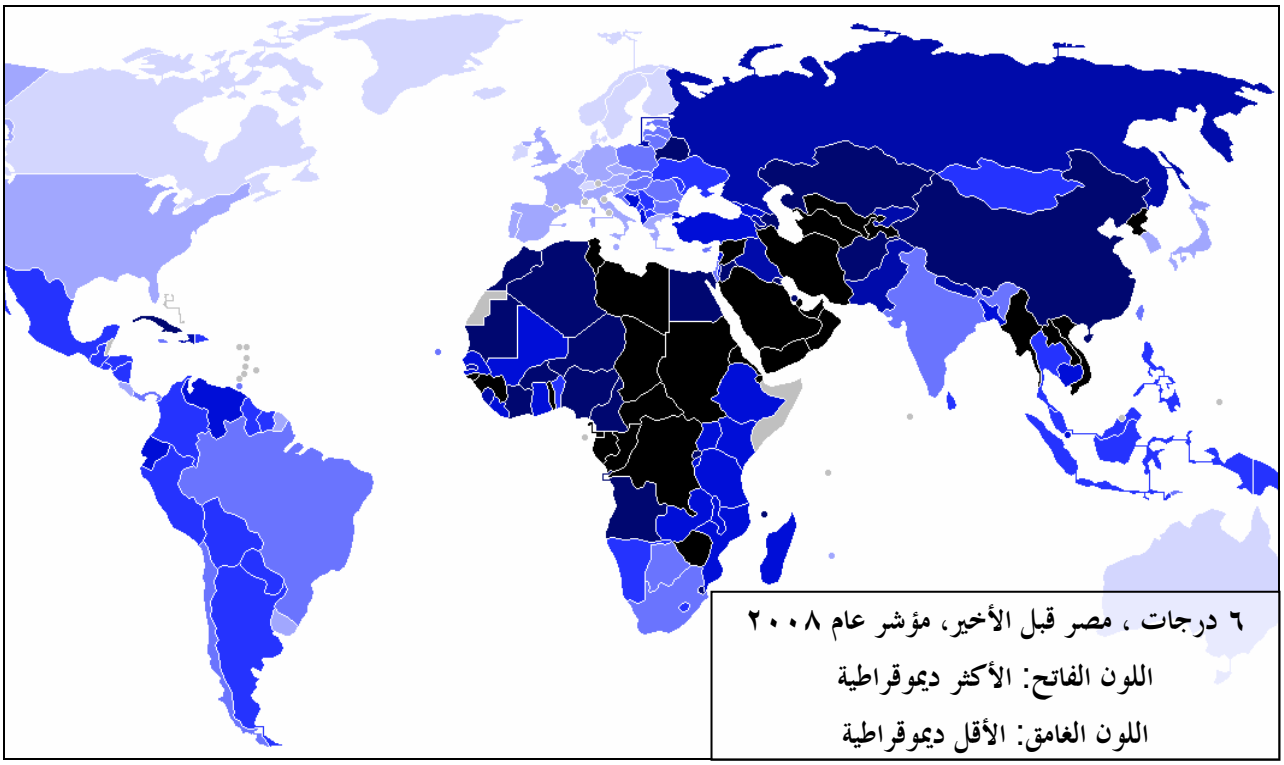

٦ درجات ، مصر قبل الأخير، مؤشر عام ٢٠٠٨

اللون الفاتح: الأكثر ديموقراطية

اللون الغامق: الأقل ديموقراطية

في ٢٠٠٥ أطلق الرئيس مبارك وعوداً جديدة في برنامجه الانتخابي لدورة انتخابية خامسة!! تضمن البرنامج ستة أهدافاً رئيسية، كان أولها تحت عنوان "مواطن حر .. في بلد ديموقراطي" هل فكر أحدنا لماذا تهتم الحكومة ولماذا يهتم الرئيس بتجميل الصورة وبث التفاؤل في قلوب المواطنين بإطلاق وعود عن حياة ديموقراطية سليمة في مصر؟؟ لماذا لا يعلن الرئيس ببساطة "أننا نحيا في بلد ديكتاتورية قمعية، وأن الديموقراطية حلم صعب المنال" ؟؟ وفي الواقع فإن إجابات هذه الأسئلة محكومة بالعديد من المحاور، ومنها:

- § مصر تحيا وسط منظومة عالمية، وتقيم علاقات مع العديد من الدول والتي من بينها دول ديموقراطية (بحق وحقيقي) تضغط شعوبها لكي تحد حكوماتهم من التعامل مع النماذج الديكتاتورية مما يمثل تحدياً أمام النظام المصري فيسعى إلى تجميل الصورة بوعود براقة وتصريحات متفائلة، بل وتعديلات دستورية وهمية ليظهر أمام العالم، بمظهر من يمشي على طريق الإصلاح والتغيير وفي الحقيقة هو لا يخدم إلا مصالحه ومصالح من حوله.
- § مصر وقعت العديد من الإتفاقيات الدولية، التي تعهدت فيها بإحترام حقوق الإنسان وبالسعي في التطوير من النظام السياسي حتى تصبح مصر دولة ديموقراطية، لذا كان على النظام أن يسعى إلى تجميل الصورة، وإهدار أحلام المواطنين بوعود وهمية لم ولن تتحقق لسبب بسيط، أن نفس الأهداف التي يتحدث عنها البرنامج الانتخابي في ٢٠٠٥ هي نفسها التي تكلم عنها مبارك في ١٩٨١، وهي نفسها التي سوف يتحدث عنها في ٢٠١١ لو خاض الإنتخابات. إنه يتحدث عن أمور بديهية وليس

عن تطورات مصرية صارخة، ومنها الإصلاح السياسي وضمان الحريات والإصلاح الاقتصادي وإصلاح التعليم ومواجهة البطالة وغيرها من "البديهيات"

هل فكر أحدنا أن يسأل نفسه، كم يتمتع المصري بالحرية والديموقراطية "بالنسبة" لبقية دول العالم؟؟ وهل يوجد ما يجسد موقعنا من الديموقراطية في العالم بالأرقام؟

معدل الديموقراطية Democracy Index للبلاد والذي يجمعه مئات المتخصصون من كافة الجنسيات عن طريق استطلاعات رأي تتضمن ٦٠ سؤالاً، تجرى في كل دول العالم، من خلال Economist Intelligence Unit أو وحدة الاقتصاديين الاستخبراتية وهي وسيلة متعارف عليها لمعرفة كم الديموقراطية والحريات التي يتمتع بها المواطنون في بلادهم ويتجسد في جانبين الجانب الأول هو تقسيم الدول أربعة أقسام من خلال تصنيف أسلوب تداول السلطة والتعبير عن الحريات إلى مجتمع كامل الحرية Full democracy، أو مجتمع حر Flawed Democracy أو مجتمع منتقص الحرية بتداخل السلطة، Hybrid Regime، أو مجتمعات قمعية سلطوية مطلقة Authorian Regime وأما الجانب الثاني هو إعطاء كل دولة رقم من ١٠ يعبر عن معدل الديموقراطية بهذه الدولة ويُبنى هذا المعدل على أربعة أساسات مهمة، أولها مدى نزاهة الانتخابات القومية، وثانيها مدى حرية وأمان الأشخاص الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات والاستفتاءات مدى تأثير القوى الخارجية على سيادة الدولة وقرارات الحكومة وبالطبع لابد أن تكون منخفضة لكي يكون المعدل الأعلى، ورابعهما هي مدى تمتع الأشخاص المدنية بالقدرة في التأثير على السياسات العامة الدولة

يوضح الجدول[1] التالى أن مؤشر الديموقراطية ٢٠٠٧ يصنف الدول أربعة مجموعات (ديموقراطية كاملة، ديموقراطية معيبة، أنظمة مختلطة، أنظمة سلطوية)، مصر احتلت المرتبة ١١٥ وصنفت في المجموعة الأسوا بإعتبار أن النظام السياسي فيها نظام سلطوي. ومؤشر عدم نزاهة الانتخابات ونظام الحزب الواحد[2] (حصلت مصر على أسوا رقم ٢,٦٧، حتى الدول الأقل في الترتيب لم تحصل على هذا الرقم المنخفض).

	Rank	Overall score	I Electoral process and pluralism	II Functioning of government	III Political participation	IV Political culture	V Civil liberties
Authoritarian regimes							
Pakistan	113=	3.92	4.33	5.36	0.56	4.38	5.00
Jordan	113=	3.92	3.08	3.79	3.89	5.00	3.82
Comoros	115=	3.90	3.00	3.21	4.44	5.63	3.24
Morocco	115=	3.90	3.50	3.79	2.78	5.63	3.82
Egypt	115=	3.90	2.67	3.64	2.78	6.88	3.53
Rwanda	118	3.82	3.00	3.57	2.22	5.00	5.29
Burkina Faso	119	3.72	4.00	1.79	2.78	5.63	4.41
Kazakhstan	120	3.62	2.67	2.14	3.33	4.38	5.59
Sierra Leone	121	3.57	5.25	2.21	2.22	3.75	4.41
Niger	122	3.54	5.25	1.14	1.67	3.75	5.88

والمحزن أن التقرير التالى له في عام ٢٠٠٨ أحتلت مصر المرتبة ١١٩ من بين ١٦٧ دولة بمعدل ديموقراطية ٣,٨٩ من ١٠ ، وتم تصنيفها كـ Authorian Regime أي نظام سلطوي!!! ويالها من حصيلة من حرية الفرد في بلد ديموقراطي!!! فهل نكتفي بهذا أم أننا نحلم بأكثر؟؟

[1] مؤشر الديموقراطية ٢٠٠٧، مجلة الإيكونوميست ، http://www.economist.com/media/pdf/democracy_index_2007_v3.pdf

[2] ارقام هذا المؤشر في العمود الثالث من اليسار ، في الجدول المبين في الصفحة.

§ **الفساد:**

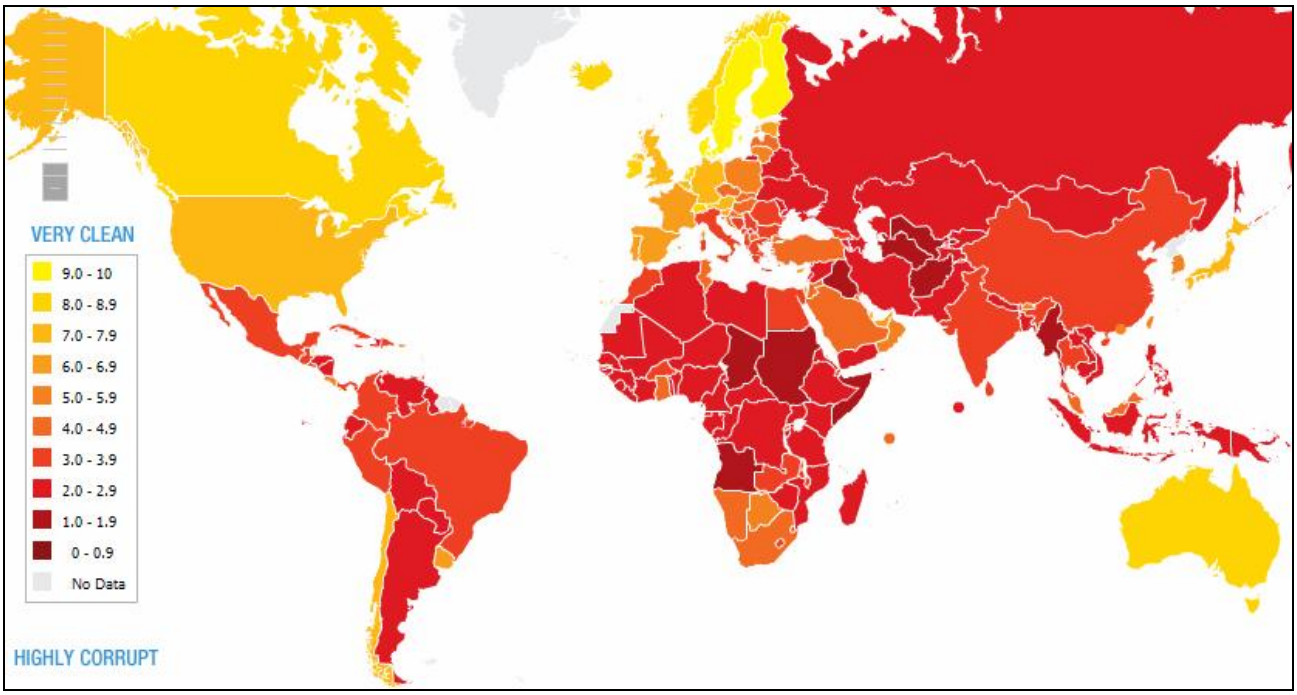

في تقرير الشفافية الدولية لعام ٢٠١٠ احتلت مصر التصنيف السابع من بين عشر مستويات واحتلت الترتيب ٩٨ بين دول العالم، بمعدل ٣,١ من ١٠، وهو مايعد معدل سئ للغاية. وكانت مصر قد احتلت الترتيب ١١١ في نفس التقرير لعام ٢٠٠٩. والمحزن أن الأمور تزداد سوءاً حيث احتلت مصر الترتيب الـ٧٠ لعام ٢٠٠٥ وكأن البرنامج الإنتخابي للرئيس من أهدافة زيادة الفساد في مصر.[1]

إن الفساد أصبح إحدى الظواهر الخطيرة في الدولة، ولا يقتصر على مستويات بعينها من صغار الموظفين، بل يصل إلى وزراء وبرلمانيين، ويجب المطالبة في الوقت نفسه بتعديل المادة ٧٦ من الدستور، وتقليص صلاحيات وزارة الداخلية وإشرافها على الانتخابات.[2] وخاصة مع الغاء الإشراف القضائي على الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ والسماح للوزراء بدخول البرلمان كأعضاء هذا تجسيد للفساد لأنه غير قانوني وغير دستوري، وفقاً للمادة ٨٩ الباب الرابع من الدستور المصري.

وأسباب أنتشار الفساد في مصر تدور حول غياب سيطرة القانون، وهيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية مقابل ضعف السلطة التشريعية، والاتجاه المتنامي للتزاوج بين المال والسلطة، خاصة بعد دخول عدد ملحوظ من رجال الأعمال حلبة العمل السياسي وحصولهم على عضوية مجلس الشعب، واتجاههم إلى استغلال تلك العضوية للحصول على امتيازات اقتصادية ومالية واسعة خارج القوانين القائمة.

[1] Transparency international organization، http://www.transparency.org/

[2] تقرير دولي: الفساد في مصر من الموظفين إلى الوزراء، http://www.boswtol.com/

§ انتهاكات حقوق الإنسان في مصر:[1]

أصدرت منظمة "فريدم هاوس" الأمريكية المستقلة، المعنية بمراقبة ومساندة الحريات حول العالم، تقريرها السنوي عن انتهاكات وأوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية في مصر خلال الفترة الماضية، شمل انتقادات لأوضاع الإصلاح السياسي والحريات المدنية وتحجيم عمل القوى السياسية بأطيافها المختلفة، إضافة إلى استحالة ترشح مستقلين لانتخابات الرئاسة وتفشي الفساد وتقييد حرية الصحافة وتمديد قانون الطوارئ، ولم ينس التقرير التطرق إلى التمييز الديني داخل المجتمع وأيضا بين الجنسين، إضافة إلى كبح الحريات الأكاديمية والمراقبة على الجامعات وأستاذتها ومعالجة القضايا داخل الكتب الدراسية.

وانتقد التقرير النظام على تجنب إحداث إصلاح سياسي قوي والاستمرار في الإساءة إلى الحريات المدنية، وإحكام الضغط على جماعة الإخوان المسلمين وهى حركة سياسية غير مسلحة. وعلى الرغم من القضاء على البنية المسلحة للجماعات الإسلامية بحلول عام ١٩٩٨، فإن الحكومة تستمر في التضييق على حقوقهم السياسية والمدنية، في سبيل صراعها لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة، غير أن النمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد في أواخر التسعينات خفف مؤقتا تلك المشكلات.

وقال التقرير إن الحكومة سعت إلى تحويل النظام إلى بطل للتغيير في ٢٠٠٤، بعد أن عين الرئيس مبارك مجلس وزراء مكون من مجموعة من الشباب التكنوقراطيين، إضافة إلى عمل إصلاحات اقتصادية في الأسواق، غير أن هذه الإصلاحات ارتبطت بصعود نجل الرئيس جمال مبارك داخل الحزب الوطني الحاكم، الذي تسلم حقائب وزارية اقتصادية رئيسية، مما يزيد من المخاوف بشأن التغييرات التي قد تعد في إطار التحضيرات من أجل توريث الحكم.

رصد تقرير سنوي لمنظمة حقوقية بمصر أن ٢٠٠٩ شهد ١٢ وفاة نتيجة التعذيب، و١١٨ حالة تعذيب واضطهاد نفسي، و٧١ حالة احتجاز تعسفي، و٢٤ حالة اضطهاد وسوء معاملة بأقسام الشرطة، و٤٧٤ حالة انتهاك لحقوق السجناء والمحتجزين، منها ٣ وفيات داخل السجن تحت التعذيب. وقد أكد واضعو التقرير من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن إصدار قانون "مكافحة الإرهاب-رغم مساوئه-" الذي تعكف الحكومة المصرية على إعداده حاليا بات حلما لكل المنظمات الحقوقية للتخلص من حالة الطوارئ المفروضة على مصر منذ العام ١٩٨١.[2]

§ نماذج فساد الأجهزة الأمنية وضحايا التعذيب:

خالد سعيد: أحد الشباب الذين تعرضوا للضرب الوحشي بالأسكندية من أفراد مباحث، حيث اقتادوه من خارج النت كافيه إلى إحدى الشوارع الجانبية، وظلوا يعذبوه تعذيباً وحشياً حتى مات خالد سعيد!! وشاء القدر أن يكون خالد سعيد أشهر رموز التعذيب في مصر وشغلت قضيته الرأي العام المصري والعالمي الفترة السابقة وحتى الآن لكونه يجسد حلم شاب عادي انتهى بسبب تجبر أحد أفراد المباحث بالأمن المصري الذي من

[1] جريدة الشروق، ٨ يونيو ٢٠١٠ http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=243408

[2] الجزيرة **نت**، الموافق ٢٠١٠/٧/١٤ م http://www.aljazeera.net/

المفترض أن يكون لحمايته وإدعت الداخلية المصرية أنه مات اختناقاً بسبب ابتلاع لفافة من البانجو، مما سبب هياجاً شعبياً، وخاصة أنه هناك شهود للحادثة، وهنا صور توضح شكل خالد بعد وفاته، مما لا يدع شكاً لأي شخص أنه هذا الإنسان مات من أثر التعذيب. وهنا نماذج لبعض الأخبار عن حادث خالد سعيد وعناوين الأخبار على الإنترنت. القنصلية المصرية في لندن تمنع وصول تقرير للمحكمة لطبيب شرعي بريطاني يؤكد وفاة خالد بسبب الضرب الوحشي.[١] مما يؤكد الشك أنه هناك فعلاً معلومات يسعى الجانب المصري لإخفائها حول قضية خالد سعيد.

شهادة مواطنه عادية في قضية خالد سعيد (قالت آمال كامل عبدالحميد زوجة حارس العقار المجاور لـ"سايبر النت"، الذى شهد الواقعة إنها شاهدت المخبرين يعتديان عليه بقوة ويضربان رأسه فى سلم العقار عدة مرات).[٢] وصحيفة حكومية تصف خالد سعيد بشهيد البانجو.[٣]

روابط متعلقة بالموضوع:

فيديو لخالد سعيد قبل وفاته:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=240812
صورة لخالد سعيد بعد وفاته:
http://egyoffline.blogspot.com/2010/07/blog-post_2924.html

§ أحمد دومة

شاب تم ادعاء انه ضرب ١٤ ضابط وجندي بالعصى وحده وسط استنكار الجميع من هذا التصريح المخجل والمنافي للعقل، وفي سرعة تاريخية للقضاء المصري، تم تحويله للمحاكمة.[٤] وقد سبب هذا القرار في قيام العديد من الناشطين السياسيين من كافة التيارات السياسية إلى التظاهر عدة مرات من أجل الإفراج عن أحمد دومة.[٥]

روابط متعلقة بالموضوع:

وهذا ما قاله أبو أحمد دومة على قرار حبسه وعلى اعتقاله سنة في محكمة عسكرية
http://dostor.org/politics/egypt/10/july/22/23045
مظاهرة أمام النائب العام للإفراج عن أحمد دومة
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=223926
نقل أحمد دومة للحبس الاحتياطي ووقفة احتجاجية
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=265517

[1] جريدة الدستور، الأحد ٢٦ سبتمبر ٢٠١٠، http://dostor.org/politics/egypt/10/september/25/29943
[2] http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/19/khaled_saied.aspx
[3] http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/16/algomhuria_khaledsaeed.aspx
[4] http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/may/22/6april.aspx
[5] جريدة الدستور، ١٠ مايو ٢٠١٠، http://dostor.org/authors/11/51/10/may/7/15385

§ التعديلات الدستورية (المادة ٧٦):

في عام ٢٠٠٥، وبعد ٢٤ سنة من الجلوس على عرش مصر - لم يشأ مبارك خلالها أن ينهك الشعب باختيار الرئيس الذي يحكم البلاد، وكان يستكفي بإستفتاء مجلس الشعب بشكل صوري ودوري وممل... يسأل الرئيس المجلس: هل تريد مني أيها المجلس الموقر استكمال المسيرة؟؟ فيرد المجلس بكل وقار: بكل حب وامتنان، نبايع الرئيس لفترة رئاسية جديدة!! بالتأكيد هذا تصوير تعبيري بحت ولكنه يعكس الواقع بوضوح!! ففي ظل مجلس شعب، أغلبيته من الحزب الوطني وهو الحزب الذي يحكم البلاد منذ عشرات السنوات دون أدنى تداول للسلطة فما الذي يجعلنا نتخيل أن أغلبية هذا المجلس سوف ترفض استمرار الرئيس ويطالبوا بتداول السلطة... وهم من ينعمون من بقائهم في ظله؟؟!!!

المهم... أنه باستثناء هذه المسرحية المتكررة لم يشارك الشعب فعلياً، في اختيار من يحكمه بحرية!! ولم يدر ببال الرئيس أن الشعب قد يحتاج أساساً لهذا!! حتى جاء اليوم الموعود، يوم أن قرر الرئيس منح الحرية لشعبه العظيم!! شخص واحد يغدق على الملايين بحقهم في الاختيار ويسمح لهم بظهور أشخاص أخرى تنافسه على المنصب الرفيع!! وكان هذا اليوم هو ١٠ مايو ٢٠٠٥ حين اقترح الرئيس المصري حسني مبارك تعديلات على المادة ٧٦ على مجلسي الشعب والشورى بحيث تسمح بأكثر من منافس في الانتخابات الرئاسية وأقر التعديل الدستوري!! ولهذا التاريخ العديد من الدلالات وإن يكن أهمها أنها بعد أيام قليلة من احتفال الرئيس بعيد مولده ال٧٧ وكان أولى أن يفكر في تغيير المادة ٧٧ "بالمرة" والتي تسمح باستمرار الرئيس في موقعه حتى آخر أنفاسه!!! المهم ان أحد دلالات اختيار الوقت، أن الرئيس يريد أن يجعل الشعب يحتفل معه بعيد مولده أو كأن الرئيس يستدر عطف الشعب، قبل الانتخابات الرئاسية، وقد كانت وقتها على الأبواب!!! ولكن لماذا يريد الرئيس الحصول على عطف الشعب؟؟ ولماذا يسمح بالتنافس في الانتخابات؟؟ وهل التعديلات التي اقترحها الرئيس وأقرتها المجالس الموقرة هي فعلاً تعديلات تسمح بمزيد من الحريات للشعب؟؟ هذا ما نحن بصدد الحديث عنه!!!

<u>نص المادة ٧٦ بعد التعديل:</u>

"ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر، ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم المستقل للترشيح٢٥٠ عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات على ألا يقل عدد المؤيدين عن ٦٥ من أعضاء مجلس الشعب و٢٥ من أعضاء مجلس الشورى وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من ١٤ محافظة على الأقل واستكمال الـ ٢٠ الباقين من المجالس النيابية والمحلية".

وهنا يجب إلقاء الضوء على العديد من الأشياء :

أولاً: أن المرشح لمنصب رئيس الجمهورية يجب أن يكون من الهيئة العليا لأحد الأحزاب أو إذا كان مرشحاً مستقلاً فعليه أن (يؤيده) ٢٥٠ من أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات كمان هو مبين في نص المادة أعلاه!!! ومن هنا ندقق النظر في لفظ (يؤيده)، فالألفاظ القانونية هي ألفاظ غاية في الدقة ... هناك فرق بين أن (يؤيد) ترشيحه ٢٥٠ وبين أن (يؤيده) ٢٥٠!!! فمعنى أن (يؤيده) بالمعنى اللفظي للدستور – ٢٥٠ شخص من أعضاء المجالس الموقرة – التي يهيمن عليها الحزب الوطني الحاكم وزعيمه الرئيس مبارك هو أمر مستحيل!!!

ثانياً: لم تنص المادة ٧٦ من الدستور، أن يطرح أعضاء المجالس الموقرة بياناً دقيقاً يوضح الأسباب التي أدت لرفضهم ترشح هذه الشخصية المستقلة للانتخابات!!

ثالثاً: من الغريب عدم إمكانية ترشح شخصيات مرموقة ذات قاعدة شعبية عريضة لم تحصل على (تأييد) ٢٥٠ من أعضاء المجالس الموقرة (طبقاً للدستور)!!!

رابعاً: هو أن بعد هذا المناخ الذي قد يوحي (بقليل) من الديموقراطية تم استخدام التزوير والبلطجة علناً في الانتخابات، كما قرأنا سابقاً!!

إذاً ... فالاستنتاج هو أن هذه التعديلات لم تكن من أجل الصالح الشعبي - بأي شكل من الأشكال – وإلا لماذا لم يتقدم مبارك بهذه التعديلات في الثمانينات أو التسعينات؟؟ لماذا الآن؟؟ وما هي الأسباب التي دفعت الرئيس لاقتراح هذه التعديلات؟؟ وهل يمكن لمصر أن تتحول فعلاً لدولة ديموقراطية حرة؟؟

§ تمكين دور المرأة:

تمثيل المرأة المصرية في البرلمان (١٩٩٠ وصلت ٣,٩%، ٢٠٠٥ وصلت ٢,٤%)، مما يشير إلى تدهور النسب بشكل خطير بسبب تفشي الفساد السياسي والتزوير الذي نتج عنه إحجام المرأة. وبالمقارنة بالدول الأفريقية يتضح مدى التدهور المهين للحريات في مصر. ففي الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ بجمهورية أفريقيا الوسطى وصل تمثيل المرأة ١٠,٥٨%[1]. وفي انتخابات ٢٠٠٨ لجمهورية أنجولا وصل نسبة مشاركة المرأة ٢٨%.[2] وفي انتخابات ٢٠٠٢ بجمهورية كينيا نسبة مشاركة المرأة وصلت إلى ٧,١٣%.[3] وانتخابات جمهورية موريشيوس الأخيرة نسبة المرأة ١٧,١٤%[4]. جمهورية ناميبيا ٢٦,٩٢%. مدغشقر ٩,٤٥%. وجمهورية ساوتومى آند برينسيب[5] في برلمان ٢٠٠٦ تمثل المرآة ٧,٨ %. فان مصر هى الأسوأ على

[1] CENTRAL AFRICAN REPUBLIC, the complete text of PARLINE database entry on the selected parliamentary, http://www.ipu.org/parline-e/reports/2059.htmunicameral Parliament, GENERAL INFORMATION,

[2] http://www.parlamento.aoOfficial webpage of Parliament of Angola,

[3] http://www.electionguide.org/resultsum/kenya_pres02.htm2002 election results,

[4] www.ipu.org

[5] جمهورية ساوتومى آند برينسيب: عبارة عن جزيرتين صغيرتين على الساحل الغربي لأفريقيا على خط الاستواء واكتشفها البرتغاليين وتشتهر بزراعة المحاصيل الاستوائية مثل الموز وقصب السكر، واللغة الرسمية هي البرتغالية.

الإطلاق بين الدول الأفريقية والمحزن أننا لم نقارن مصر بدول متقدمة أو حتى داخل محيطنا الاقليمي بل إنها دول أفريقية جنوب الصحراء عانت من الحروب الأهلية وتعتبر حديثة الاستقلال. هذا يؤكد أن تحديد كوتة لدخول المصريات البرلمان ماهو إلا هروب من المشكلة الحقيقة وهى انعدام الحريات وانعدام الديموقراطية.

§ **البرلمان ودوره المسائلة والرقابة (حرية الانتخابات):**

الانتخابات بمصر، هي بالتأكيد انتخابات **مزورة**، ليست لها بالشفافية أي علاقة أو صلة. هذه معلومة يعلمها كل مواطن مصري ولمن يشكك في عدم نزاهة الانتخابات وتزويرها في مصر، نقدم تلك الدلائل:

١- مبارك يقر أن الانتخابات التشريعية الحالية – على حد قوله في وقت سابق – سوف تعكس المناخ الديموقراطي "الجديد" مما يحمل ضمنياً أن مصر لم تكن تحيا في حياة ديموقراطية – حتى على لسان رئيس الجمهورية.[1]

٢- يؤكد الدكتور مفيد شهاب وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية أن التجاوزات في الانتخابات "شكلية". ويصف الإخوان المسلمين الحاصلين على ٨٨ مقعد من البرلمان السابق، أن ليس لهم وجود على الساحة. فمع اتفاق أي أحد أو اختلافه مع الإخوان فإنه ليس من المنطقي أن أصف كيان سياسي له ٨٨ مقعد بالبرلمان بأن ليس لو وجود سياسي.[2]

٣- بشهادة مراقبين، انتخابات التجديد النصفى الأخير لمجلس الشورى في الفيوم شهدت عزوفاً من المواطنين نتيجة عمليات التزوير الفاضحة. ونفس الوضع في العديد من لجات تلك الانتخابات.[3]

٤- وفي هذا المقال المهم يتحدث الكاتب سليمان القلشي عن المسئولية الجماعية للمجتمع، عن عمليات تزوير الانتخابات، بسلبية الناس طوال هذه السنوات، وعدم مشاركتهم في التصويت، أو في فضح جرائم التزوير، والضغط على النظام وهي حقيقة، فكل منا مسئول عن الدفاع عن حقه حتى نستطيع أن نختار من يمثلنا ويمثل أصواتنا.[4]

فيديوهات توضح عمليات التزوير داخل اللجان الانتخابية في مصر:
http://www.youtube.com/watch?v=fRGaZVYZgIs
http://www.youtube.com/watch?v=mGyLNDjurT8
=http://videohat.masrawy.com/view_video.php?viewkey=544b17d920ff2d36b8c1&page=1&viewtype=&category

[1] http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/august/18/mubarak_elections.aspx
[2] http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/september/28/mofed_shehab.aspx
[3] http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/1/fayoum_shoura.aspx
[4] http://dostor.org/opinion/10/june/5/18240

§ الدستور وسلطات الرئيس:

يعطي الرئيس سلطات غير اعتيادية تجعله فوق البرلمان والقانون، وفيما يلى نماذج لهذه السلطات:

المادة التي تعطي رئيس الجمهورية الحق في البقاء في منصبه مدى الحياة

مادة (٧٧): مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى.

المادة التي تعطي الرئيس صلاحيات إصدار قرارات بقوة القانون بتفويض من أغلبية مجلس الشعب الذي يهيمن عليه حيث يمثل حزبه أغلبية هذا المجلس بالإضافة إلى إمكانية الرئيس حل مجلس الشعب في بعض الأحوال

مادة (١٠٨): لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون .

المادة التي تعطي الرئيس صلاحية تعطيل المشروعات التي يقرها مجلس الشعب وفي كل الأحوال لم يحدث أن أقر مجلس الشعب قانوناً بعد أن رفضه رئيس الجمهورية

مادة (١١٣): إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رده إليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر. وإذا رد فى الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره ثانية بأغلبية ثلثى أعضائه اعتبر قانونا وأصدر .

المادة التي تعطي الرئيس صلاحية حل مجلس الشعب، وهي مادة خطيرة جداً، وخاصة أن الشرط الموضوع في الدستور وهو أنه لا يجوز "إلا عند الضرورة" والتي ترجع لتقدير الرئيس، الذي هو رئيس الجمهورية ورئيس الشرطة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس السلطة التنفيذية، فعند تقدير "إلا عند الضرورة" لمن سيكون التقدير والأمر؟؟

مادة (١٣٦): لا يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرار بحل مجلس الشعب إلا عند الضرورة ..وإذا حل المجلس في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد لذات الأمر، ويجب أن يشتمل القرار علي دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل.

المادة التي تعطي الرئيس صلاحية تعيين رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه، وأكثر من ذلك

مادة (١٤١): يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء.

المادة التي تعطي الرئيس صلاحية تعيين وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين على الوجه المبين في القانون الذي يمكن أن يصدر قرارات تعادل قوته"القانون"!!!

مادة (١٤٣) : يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين، ويعزلهم على الوجه المبين فى القانون .كما يعتمد ممثلى الدول الأجنبية السياسيين.

المادة التي تعطي رئيس الجمهورية صلاحية إصدار اللوائح التي ينبثق منها روح القانون!!

مادة (١٤٤) : يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره فى إصدارها ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه.

المادة التي تعطي رئيس الجمهورية سلطة قيادة القوات المسلحة وإعلان الحرب

مادة (١٥٠) : رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب.

المادة التي تعطي رئيس الجمهورية الحق في أي يستفتي الشعب في المسائل العامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا مع أنه المفروض أن يكون النص أن من حق الشعب أن يُستفتى من الجهات التنفيذية والتشريعية في المسائل العامة التي تتصل بالمجتمع الداخلي أو العلاقات الخارجية أو مصالح البلاد العليا فهذا حق دستوري أصيل في أي بلد ديموقراطي

مادة (١٥٢): لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل العامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا.

المادة التي تنصب الرئيس كرئيس أعلى لجهاز الشرطة

مادة (١٨٤): الشرطة هيئة مدنية نظامية، رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية. وتؤدى الشرطة واجبها فى خدمة الشعب، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام والآمن العام والآداب وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون .

§ قانون الإرهاب (الطوارئ سابقاً):

الرئيس جمال عبد الناصر أعلن قانون الطوارئ لفترات معينة أثناء الحروب، وخاصة بعد نكسة ٦٧. واستمر به الرئيس السادات. حتى منع العمل به في ١٩٨٠، ولم يستمر هذا المنع أكثر من ثمانية عشر أشهر، حيث أعلنت الطوارئ مرة أخرى في عهد مبارك، ولم يتوقف العمل بها منذ ثلاثين سنة. قانون الطوارئ هو السبب الأساسي في تمكن الدولة من فرض سيطرتها بالقوة وإرهاب المواطنين وحكم البلد حكماً عسكرياً يجعل سيادة وأمن الرئيس والجيش فوق أمن المواطنين وحقوقهم وفوق القانون، حيث يمكنهم من إذلال المصريين، من أجل سرقة أراضيهم وتزوير إرادتهم الشعبية في الانتخابات. وقد تم التلاعب مؤخراً باسم القانون، وسمى القانون بقانون مكافحة الإرهاب والمخدرات، ولم نر حتى الآن تاجر مخدرات يتم القبض عليه بقانون الطوارئ، ولم نراه يقاوم إرهاباً سوى في المجال السياسي لذبح المعارضة وأصوات الناس. قانون الطوارئ المصري هو القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هو قانون الطوارئ الذي تطالب بإلغائه قوى المعارضة المصرية.

نص القانون:

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ

باسم الأمة، رئيس الجمهورية، بعد الاطلاع على: الدستور المؤقت.

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر في الإقليم السوري بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٢ المتضمن تنظيم الإدارة العرفية. وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية الصادر في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .قرر القانون الآتي:

مادة ١- يعمل بالقانون المرافق في شأن حالة الطوارئ.

مادة ٢- يلغى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر في ١٩٤٩/٦/٢٢ والقانون رقم 533لسنة ١٩٥٤ المشار إليهما وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

مادة ٣- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليمي الجمهورية من تاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٨هـ (٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨م) قانون بشأن حالة الطوارئ

مادة ١- يجوز إعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء.

مادة ٢- يكون إعلان حالة الطوارئ وانتهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ويجب أن يتضمن قرار إعلان حالة الطوارئ ما يأتي:

أولا: بيان الحالة التي أعلنت بسببها.

ثانيا: تحديد المنطقة التي تشملها.

ثالثا: تاريخ بدء سريانها.

مادة ٣- لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية:

وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه بهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وكذلك تكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال.

الأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وإغلاق أماكن طباعتها .تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال كلها أو بعضها .الاستيلاء على أي منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يستولى عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة.

سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة للانفجار أو المفرقعات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبطها وإغلاق مخازن الأسلحة .إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديدها بين المناطق المختلفة ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في المادة السابقة على أن يعرض هذا القرار على مجلس الأمة في أول اجتماع له.

مادة ٣ مكرر (١)- يكون للشخص المعتقل وفقا للمادة السابقة أن يتظلم من أمر الاعتقال إذا انقضت ستة أشهر من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه. ويكون التظلم بطلب يقدم بدون رسوم إلى محكمة أمن دولة عليا تشكل وفقاً لأحكام هذا القانون وتفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة. ولا يكون قرار المحكمة بالإفراج نافذاً إلا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية.

مادة ٣ مكرر(أ) (٢) يجوز لمن فرضت الحراسة على أمواله طبقاً للمادة ولكل ذي شأن أن يتظلم من أمر فرض الحراسة أو يتظلم من إجراءات تنفيذه.ويكون التظلم بطلب يرفع بغير رسوم إلى محكمة أمن دولة عليا تشكل وفقاً لأحكام هذا القانون ويجب أن تختصم فيه الجهة الإدارية التي تتولى تنفيذ الأمر الصادر بفرض الحراسة كما يجب أن يختصم فيه من فرضت الحراسة على أمواله إذا كان الطلب قد رفع من غيره.وتفصل المحكمة في التظلم بتأييد الأمر أو إجراء تعديله. ولا يكون قرار المحكمة بإلغاء أمر فرض الحراسة نافذاً إلا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية. ويجوز لمن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة أشهر من تاريخ الرفض.

مادة ٤- تتولى قوات الأمن أو القوات المسلحة تنفيذ الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه. وإذا تولت القوات المسلحة هذا التنفيذ يكون لضباطها ولضباط الصف ابتداء من الرتبة التي يعينها وزير الحربية سلطة تنظيم المحاضر للمخالفات التي تقع لتلك الأوامر.وعلى كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك ويعمل بالمحاضر المنظمة في استثبات مخالفات هذا القانون إلى أن يثبت عكسها.

مادة ٥- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها أو من يقوم مقامه من رئيس الجمهورية بها يعاقب كل من خالف الأوامر الصادرة بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر على ألا تزيد هذه العقوبة على الأشغال الشاقة المؤقتة ولا على غرامة قدرها أربعة آلاف جنيه أو ٤٠ ألف ليرة وإذا لم تكن تلك الأوامر قد بينت العقوبة مع مخالفة أحكامها فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيها أو خمسمائة ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٦- يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقاً لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر.ويجوز للمقبوض عليهم في غير الجرائم المضرة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي والجرائم الأخرى التي يصدر بتعيينها أمر من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يتظلم من أمر حبسه للمحكمة المختصة.وللمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تصدر قراراً بالإفراج المؤقت عن المتهم أيا كانت الجريمة التي يحاكم من أجلها ويكون قرار المحكمة في جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي أو الجرائم التي يصدر بتعيينها أمر من رئيس الجمهورية خاضعاً لتصديق رئيس الجمهورية أو من يفوضه بذلك.

مادة ٧- تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه.وتشكل كل دائرة من دوائر أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاة المحكمة وتختص بالفعل في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين.وتشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجناية وبالجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أيا كانت العقوبة المقررة لها. ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة عضو من أعضاء النيابة العامة.ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل وبتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطين من الضباط القادة.ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأي وزير العدل بالنسبة للقضاة والمستشارين ورأي وزير الحربية بالنسبة إلى الضباط.

مادة ٨- يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المنصوص عليها في المادة السابقة من الضباط وتطبق المحكمة في هذه الحالة الإجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في أمر تشكيلها.وتشكل دائرة أمن الدولة العليا في هذه الحالة من ثلاثة من الضباط القادة ويقوم أحد الضباط أو أحد أعضاء النيابة بوظيفة النيابة العامة.

مادة ٩- يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام.

مادة ١٠- فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات وقواعد في المواد التالية أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة وإجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقضي بها.
ويكون للنيابة العامة عند التحقيق كافة السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام (قاضي الإحالة) بمقتضى هذه القوانين.

مادة ١١- لا تقبل الدعوى المدنية أمام محاكم أمن الدولة.

مادة ١٢- لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية.
مادة ١٣- يجوز لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى قبل تقديمها إلى المحكمة، كما يجوز له الأمر بالإفراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة.

مادة ١٤- يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو يبدل بها عقوبة أقل منها أو أن يلغي كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون القرار مسببا.فإذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضيا بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الأحوال وإذا كان الحكم بالإدانة جاز لرئيس الجمهورية إلغاء العقوبة أو تخفيفها أو وقف تنفيذها وفق ما هو مبين في الفقرة الأولى أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى.

مادة ١٥- يجوز لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلغي الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين في المادة السابقة وذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادرة فيها الحكم جناية قتل عمد أو اشتراك فيها.

مادة ١٦- يندب رئيس الجمهورية بقرار منه أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العامين على أن يعاونه عدد كاف من القضاة والموظفين وتكون مهمته التثبت من صحة الإجراءات وفحص تظلمات ذوي الشأن وإبداء الرأي ويودع المستشار أو المحامي العام في كل جناية مذكرة مسببة برأيه ترفع إلى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم.وفي أحوال الاستعجال يجوز للمستشار أو المحامي العام الاقتصار على تسجيل رأيه كتابة على هامش الحكم.

مادة ١٧- لرئيس الجمهورية أن ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وفي كل أراضي الجمهورية أو في منطقة أو مناطق معينة فيها.

مادة ١٨- لا يترتب على تنفيذ هذا القانون الإخلال بما يكون لقائد القوات العسكرية في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الأعمال العسكرية.

مادة ١٩- عند انتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا التي تكون محالة عليها وتتابع نظرها وفقاً للإجراءات المتبعة أمامها.أما الجرائم التي يكون المتهمون فيها قد قدموا إلى المحاكم فتحال إلى المحاكم العادية المختصة وتتبع في شأنها الإجراءات المعمول بها أمامها.

مادة ٢٠- يسري حكم الفقرة الأولى من المادة السابقة على القضايا التي يقرر رئيس الجمهورية إعادة المحاكمة فيها طبقاً لأحكام هذا القانون. ويبقى لرئيس الجمهورية كافة السلطات المقررة له بموجب القانون المذكور بالنسبة للأحكام التي تكون قد صدرت من محاكم أمن الدولة قبل إلغاء حالة الطوارئ و لم يتم التصديق عليها والأحكام التي تصدر من هذه المحاكم طبقاً لما تقرره هذه المادة السابقة.

وقد أصدر الرئيس محمد حسنى مبارك قرارا جمهوريا رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٠ بمد حالة الطوارئ لمواجهة أخطار الإرهاب ومكافحة المخدرات .

وفيما يلى نص قرار السيد الرئيس:

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور..

وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧، وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها.

وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ بمد حالة الطوارئ وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء.

قرر

(المادة الأولى): تمد حالة الطوارئ المعلنة بقرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه لمدة سنتين اعتبارا من أول يونيه سنة ٢٠١٠ حتى ٣١ مايو سنة ٢٠١٢.

(المادة الثانية): يقتصر تطبيق الأحكام المترتبة على إعلان حالة الطوارئ خلال مدتها على حالات مواجهة أخطار الإرهاب وتمويله وجلب وتصدير المواد المخدرة والاتجار فيها.

كما يقتصر اتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام في مواجهة الأخطار المشار إليها في الفقرة السابقة على نطاق التدابير المنصوص عليها في البندين (١)، (٥) من المادة (٣) من قانون حالة الطوارئ المشار إليه دون غيرها.

(المادة الثالثة): يعمل بأحكام هذا القرار بعد موافقة مجلس الشعب.

(المادة الرابعة): ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

حسنى مبارك

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٤٣١ هجرية.

الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠١٠ ميلادية

الفصل الثانى: وضع الاقتصاد المصري

- **لمحة عن الوضع الاقتصادى لمصر ٢٠١٠**

يوضح جدول التنافسية العالمية ٢٠١٠-٢٠١١[1] حدوث تراجع في ترتيب مصر في مؤشر تقرير التنافسية العالمي من المركز الـ٧٠ من بين ١٣٣ دولة العام الماضي إلي المركز الـ٨١ من بين ١٣٩ دولة، وتضمن التقرير عدداً من الدول تمت دراستها للمرة الأولي علي مستوي الشرق الأوسط كلا من إيران ولبنان للمرة الأولي لتحتلا المرتبتين(٦٩ و٩٢) علي التوالي، مصر بذلك أصبحت متأخرة في الترتيب بعد عدد كبير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يكفى أن اسرائيل (٢٤) وموريتانيا (٥٥) ، رواندا (٨٠). والتراجع شمل البنية التحتية والصحة والتعليم الأساسي بالإضافة إلي التعليم العالي، وانه خلال السنوات السابقة لم يحدث أى تحسن بل تدهور ملحوظ.

Table 1.1: Egypt's Performance on the Global Competitiveness Index

	Rank	Score (1-7)
GCI 2010-2011 (out of 139 countries)	81	4
GCI 2009-2010 (out of 133 countries)	70	4
GCI 2008-2009 (out of 134 countries)	81	4
GCI 2007-2008 (out of 131 countries)	77	4
GCI 2006-2007 (out of 122 countries)	71	4

Source: World Economic Forum (WEF), the Global Competitiveness Report, 2009-2010, Geneva, 2009, hereafter referred to as "WEF 2009."

FIGURE 1.2: EGYPT'S RANK ON THE 12 PILLARS OF THE GCI 2009-2010 (HIGHEST=1, LOWEST= 133).

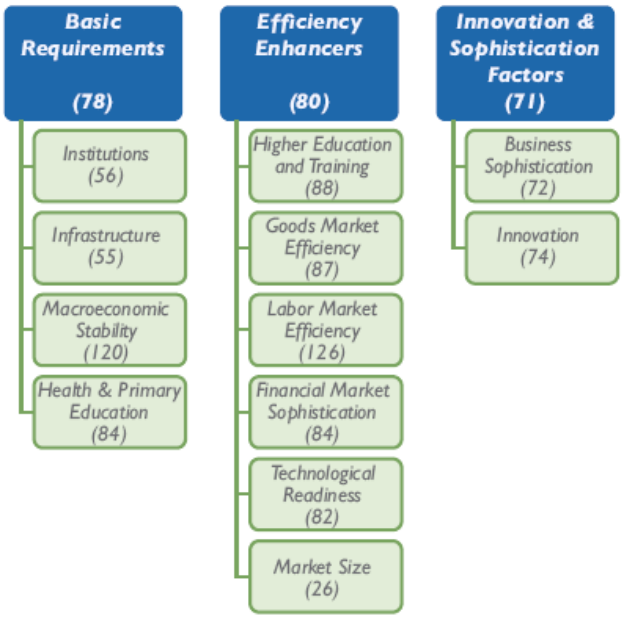

Source: WEF 2009

أما ترتيب مصر الاقتصادى ٢٠٠٩-٢٠١٠ وفق المنتدى الاقتصادى العالمى: فإن جميع المؤشرات تشير إلى تدهور كما هو مبين في الرسم فعلى سبيل المثال فإن مؤشر "كفاءة سوق العمل" ترتيبها ١٢٦ و"استقرار الاقتصاد الكلى" ١٢٠ من ١٣٣دولة، مما يوضح التدهور الواضح في الاقتصاد المصري وخاصة أن العام السابق كانت مصر أفضل بثلاث درجات من حيث استقرار الاقتصاد الكلى. وان مؤشر الإبتكار والإبداع كان ٦٧ فانخفض هذا العام ٧ درجات فاصبح ٧٤ وكذلك مؤشر المؤسسات في مصر كان ٥٢ اصبح الترتيب ٥٦. حتى ترتيب مصر في مؤشر البنية التحتية في المرتبة الـ٥٥ ويسبقنا دول مثل العراق واليمن وموريتانيا وليبيا ولبنان وسوريا والجزائر.

[1] بيانات صادرة عن التقريرالسابع ٢٠١٠ للمجلس الوطنى المصري للتنافسية، وصدر هذا التقرير باللغة الإنجليزية و لم يصدر باللغة العربية على غرار تقاريره السابقة، خاصة وأن هذا التقرير موجه بالأساس للمسئولين المصريين والباحثين والمتخصصين المصريين وصادر من جهة رسمية مصرية.

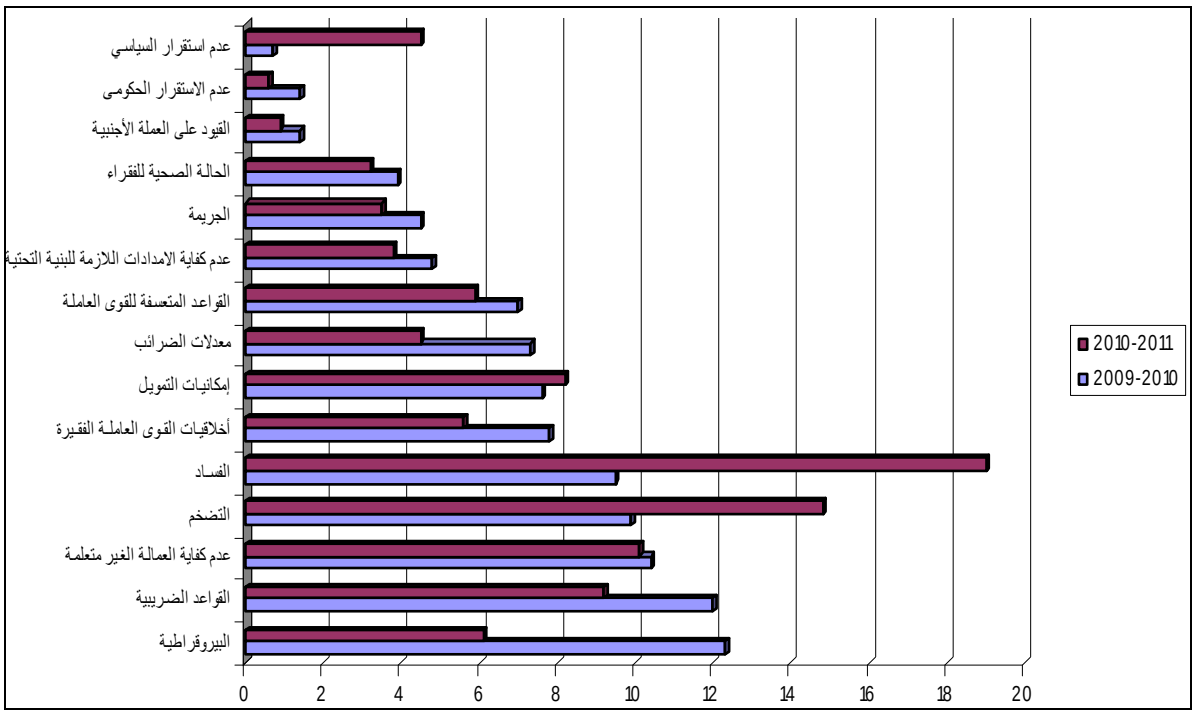

في مقارنة[1] بين تقريرى ٢٠٠٩-٢٠١٠ وبين ٢٠١٠-٢٠١١ عن المعوقات التى تواجه الاقتصاد المصري نكتشف تضاعف الفساد في مصر بشكل مخيف، وارتفاع كبير في التضخم، وعدم الاستقرار السياسي ونلاحظ أن عدم الاستقرار السياسي تضاعف ٦ مرات نتيجة القمع وكبت الحريات. وأن انظمة الضرائب وسوء التعليم والقواعد التعسفية للقوى العاملة وعدم كفاءة البنية التحتية والحالة الصحية المتدهورة للفقراء من أهم أسباب انهيار الاقتصاد المصري. والغريب ان التقرير لم يذكر اى علاقة بين الزيادة السكانية وتدهور الاقتصاد في مصر بل أن المشكلة هى عدم استغلال تلك القوة البشرية.

جدير بالذكر أن معدلات النمو الاقتصادى في مصر معدلات خادعة لأنها نابعة من قطاع الخدمات من تشييد وبناء واتصالات وكلها تمثل للمواطن المصري قطاعات استهلاكية تعود بالنفع فقط على اصحاب الشركات والمؤسسات مثل شركات الاتصالات وشركات المقاولات الكبرى، ولكى تكون معدلات النمو معبرة عن نمو اقتصادى حقيقي يجب ان تكون نابعة من القطاع الزراعى والصناعى والتجارى. ومعدل الادخار الوطنى كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى ٢٠٠٨: سجلت مصر معدل ادخار ١٨,١% وبذلك احتلت مصر المركز الأخير بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القطاع	معدل النمو ٢٠٠٦/٠٥ (بالأسعار الثابتة)	معدل النمو ٢٠٠٧/٠٦ (بالأسعار الثابتة)
التشييد والبناء	%١٤	%١٥,٨
النقل والتخزين	%٧,٥	%٨
الاتصالات	%١٠,٣	%١٤,١
تجارة الجملة والتجزئة	%٦,٥	%٨,٣
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	%٥,٣	%٧,١
السياحة	%٤,٣	%١٣,٢

مقابل معدل نمو للناتج المحلي %٧,١

معظم القطاعات الخدمية حققت معدلات نمو أعلي من معدل نمو الناتج المحلي خلال ٢٠٠٧/٠٦

٣ المصدر: البنك المركزي

[1] تم إعداد الرسم البيانى بمعرفة الباحث اعتمادا على تقريري التنافسية العالمى لعامى ٢٠١٠-٢٠١١ و العام السابق له ٢٠٠٩-٢٠١٠.

- **البطالة (العمالة في الزراعة والصناعة والخدمات)**

نسبة البطالة:

لا يوجد أى تحسن في نسبة البطالة بل زاد الوضع سوءاً فبعد أن كانت نسبة البطالة في ٢٠٠٥ إلى ٩,٥% وصلت في ٢٠٠٩ إلى ٩,٧%.[1] ويصل الذين يعملون في وظائف موسمية ٣٧% من أجمالى العاملين في مصر وهذه النسبة معرضة بشكل كبير للوقوع في الفقر وفي المقابل فإن أقل من ١٦% استطاعو الحصول على وظائف دائمة.[2]

العمالة في القطاع الزراعى:

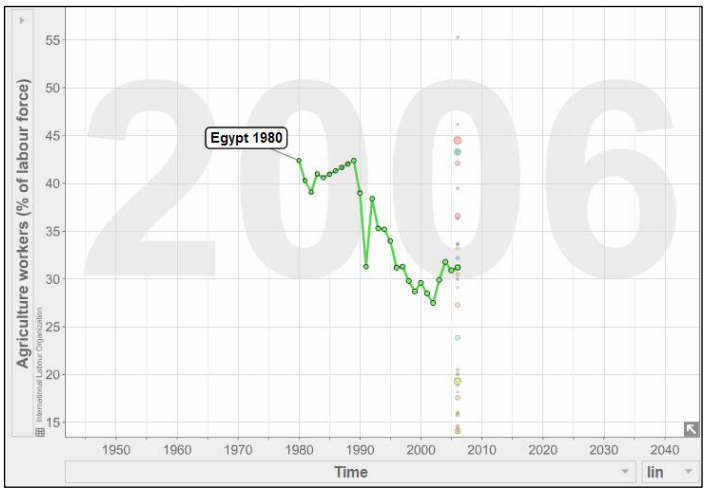

نسبة المزارعين من إجمالى قوة العمل في مصر (١٩٨٠ - ٢٠٠٦)[3] يتضح أن نسبة المزارعين تدهور بشكل كبير خلال الفترة المشار إليها حيث كان المزارعون في ١٩٨٠ يمثلون ٤٢% من اجمالى قوة العمل مقابل ٢٨% في ٢٠٠٣ و ٣١% في ٢٠٠٦ على الرغم من أن مصر لم تتحول إلى اقتصاد الهاى تكنولوجى – كما حدث في إسرائيل - حتى يكون هناك مبرر لنقص نسبة المزارعين، هذا يبين أن المشكلة هى سوء استغلال القوة البشرية في مصر وفشل القيادة.

العمالة في القطاع الصناعى:

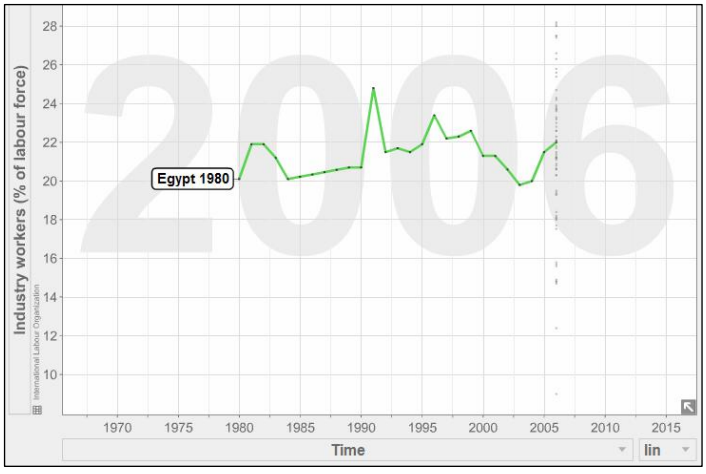

نسبة العمالة في قطاع الصناعة من اجمالى قوة العمل في مصر (١٩٨٠ - ٢٠٠٦)[4] لم تتغير خلال الفترة المشار إليها حيث انها كانت ٢٢% في عام ١٩٨١ وهى نفس نسبة ٢٠٠٦، بالإضافة أن النسبة في عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ انخفضت إلى ٢٠%. هذا يبين الفشل الواضح لرئيس الدولة خلال ٣٠سنة. وإذا كانت نسبة العمالة في قطاع الصناعة لم تتغير فإلى أين ذهب فارق النسبة في العمالة للقطاع الزراعى؟

---

[1] Source: World Bank

[2] مرجع سابق، بوابة الشروق

[3] Source: International Labor Organization

[4] مرجع سابق، منظمة العمل الدولية

العمالة في قطاع الخدمات

العمالة في قطاع الخدمات (١٩٨٠ - ٢٠٠٦) زاد بشكل كبير، وصل إلى ٥٢% في ٢٠٠٢ و٤٦% في عام ٢٠٠٦، وتلك الزيادة ليست مؤشر جيد، لأن ٧٥% من الوظائف التى تم توفيرها في مصر (١٩٩٨-٢٠٠٨) كانت غير لائقة كونها في القطاع غير الرسمي والذي عادة مايكون غير منتج وذو دخل منخفض، وبذلك يتحول إلى عمالة غير مؤهلة سواء عامل في فندق أو كافيتريا أو محال تجارية أو مكاتب محاسبية أو هندسية أو عيادات أو عمال بناء، أى وظيفة شبيه بذلك تندرج تحت قطاع الخدمات.

- **نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالي**

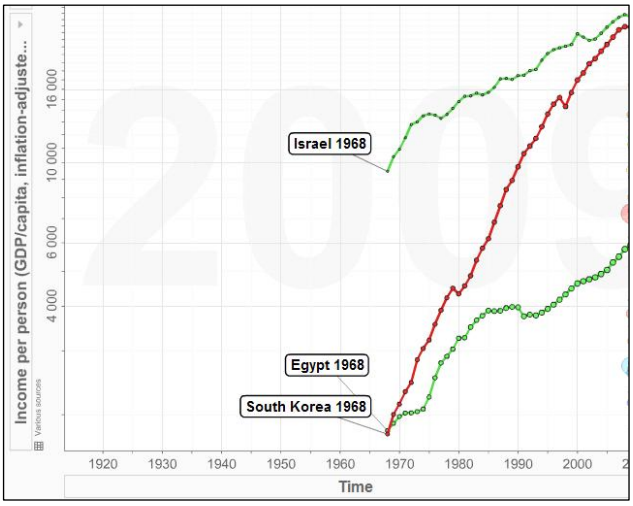

تدهور الترتيب العالمى لدخل الفرد المصري: ففي ٢٠٠١ (١١٦) و٢٠٠٥ (١٤٢) و٢٠٠٩ (١٤٧)[1].

في المقابل وبالنظر لمتوسط دخل الفرد (١٩٦٨ - ٢٠٠٩) مقارنة بين مصر، كوريا الجنوبية واسرائيل[2]: تم اختيار كوريا الجنوبية كنموذج لأن دخل المواطن المصري كان أعلى من دخل الكورى، وكانت تتشابه مع مصر في كتير من الظروف الاقتصادية. بدأت الفجوة تزداد بشكل ضخم مع بداية الثمانينات حتى اصبح في ٢٠٠٩ دخل الفرد في كوريا الجنوبية - ٢٥الف دولار - أعلى أربعة أضعاف من متوسط دخل المواطن المصري. بالإضافة إلى إزدياد نسبة الفقر، وزيادة في متوسط دخل الفرد في مصر على مدار الثلاثون عاما السابقة هى زيادة وهمية لأن نسبة الفقراء ٤١% في احصاء ٢٠٠٩. متوسط مساهمة العامل في إجمالى الناتج المحلى مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية وإسرائيل (١٩٨٠-٢٠٠٦)[3] يتضح إرتفاع ضخم في مساهمة

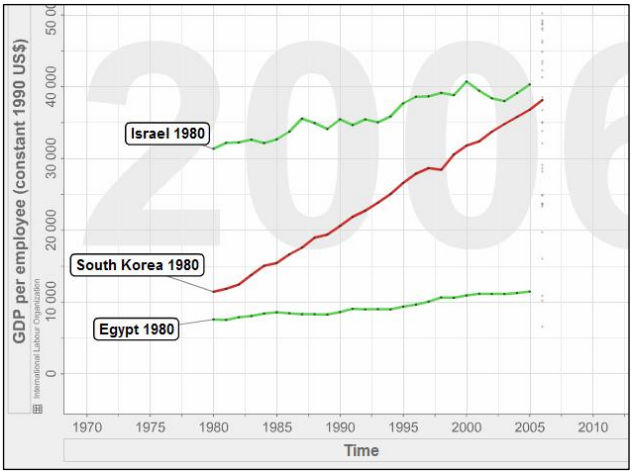

[1] المصدر: world development indicators database , world bank

[2] Source: Gapminder World, http://www.gapminder.org

[3] مرجع سابق، منظمة العمل الدولية

العامل الكورى في إجمالى الناتج المحلى رغم أن تعدادهم وصل إلى حوالى ٥٠ مليون نسبة على مساحة اقل من ١٠% من مساحة مصر، وهذا يؤكد أن المشكلة الأساسية في مصر هى مشكلة تنظيم وقيادة واستغلال الموارد البشرية في مصر وأن يتواجد هدف قوى واضح يحلم به الشعب لبذل الجهد والعرق.

- **الاستثمارات (المحلية والأجنبية)**

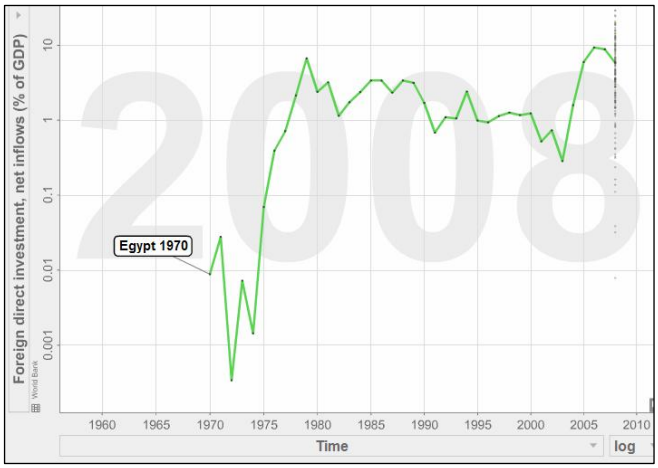

الاستثمارات الاجنبية في مصر ونسبتها المئوية لإجمالى الناتج المحلى (١٩٧٠ - ٢٠٠٨)[1] يتضح من الرسم البيانى أن من ١٩٧٢ وحتى ١٩٧٩ انتقلت النسبة من ٠% من مساهمة الاستثمارات الأجنبية في الناتج المحلى الإجمالى إلى ٦,٧% ، في حين أنه بعد ٣٠ سنة من الاصلاح الاقتصادى والبنية التحتية – على حد قول رئيس الدولة - قد تدهورت النسبة إلى ٥,٩% عام ٢٠٠٨ بسبب بيع قطاع الأعمال العام وبرامج الخصخصة الفاشلة.

- **استصلاح الأراضي** (١٩٨١-٢٠٠٧)

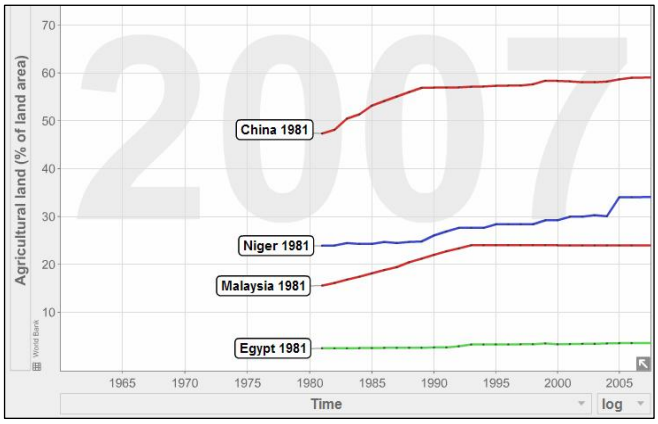

مقارنة بين مصر وماليزيا والنيجر والصين (المصدر: البنك الدولى): يتضح أن دولة النيجر حققت نمواً في الأرض الزراعية أكثر من مصر رغم أنها دولة صحراوية فقيرة. وماليزيا والصين قامتا بتوسيع رقعتهما الزراعية رغم أن اقتصادهما انتقل من الاقتصاد الزراعى إلى اقتصاد الهاى تكنولوجى. حتى القليل مما تعد به الحكومة لا تنفذه،

فقد وعدت الحكومة عام ٢٠٠٥ بزراعة ٤٠٠ الف فدان ولم تزرع منهم حتى عام ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ إلا أقل من ١٢ الف فدان. فشلت السياسات الزراعية في تحقيق أى اكتفاء ذاتى من إحدى السلع الاستراتيجية (القمح، العدس، الفول، الصويا والزيوت بانواعها)، واختفاء الإرشاد الزراعى والدورة الزراعية، فعندما يزرع الفلاح ماتستورده الدولة لا يجد من يشتريه منه، وبسبب هذا التخبط سُجل في ٢٠١٠ أن مصر تزرع مليون فدان من اللب. فما يحدث في القطاع الزراعى هو فشل بكل المقاييس لرئيس الدولة.

[1] مرجع سابق البنك الدولى

- **الفقر والأوضاع الاجتماعية**

كشف تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ أن هناك ١٠,٧ مليون مصري لا يستطيعون الحصول على إحتياجاتهم من الغذاء.[1] ثم أفاد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ أن النسبة وصلت ٤٣,٩% تحت خط الفقر[2] (دولارين يومياً) ثم جاء نفس التقرير ولكن لعام ٢٠٠٩ أعلن ان الفقر في مصر ٤١%. فإن الأمور لا تتحسن. وتقرير ٢٠٠٧ كشف أن ١٤مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر(دولار يومياً)، بينهم أربعة ملايين لا يجدون قوت يومهم، لتبقي مصر في المركز ١١١ بين دول العالم الأكثر فقرًا.

و٥١% من الفقراء تتناول اللحوم والأسماك "حسب الظروف" بينما لا يشتري ٣٣% منهم الفواكه"لعدم قدرتهم" بينما يكتفي ٥٨,٨% منهم بوجبتين فقط في اليوم، فيما يعتمد ٦١% من الفقراء علي البقوليات (الفول والعدس). وقد يتعجب البعض عن ارتفاع نسب البدانة وازدياد نسب الفقر ولكن تقارير الأمم المتحدة أرجعت ذلك إلى العادات الغذائية السيئة وليس لوفرة الغذاء.

وأشار في المقابل إلي تضخم ثروات الطبقة الغنية في مصر التي يمثل أعضاؤها ٢٠% فقط من المصريين، والذين يمتلكون ٨٠% من الثروات، بينما يمتلك الـ ٨٠% الباقين من مجموع الشعب المصري ٢٠% فقط من الثروات. وذكر التقرير أن هناك ١% فقط من أعضاء الطبقة الغنية يمتلكون ٥٠% من حجم ثروات هذه الطبقة، بينما يشترك الـ ٩٩% الباقون في ملكية الـ ٥٠% الباقية.[3]

والدليل على أن الأرقام الحكومية غير دقيقة ولا تتوافق مع بعضها هو ما صرحت به وزيرة الشئون الاجتماعية ٢٠٠٥ بوجود مليون شخص يحصلون على معاش الضمان الاجتماعي الذي يبلغ ٥٠ جنيه شهريا أى حوالي ٨ دولار وبفرض أن متوسط الإعالة ٤ أفراد للأسرة ، إذن نحن أمام ٤ مليون مواطن متوسط دخل الفرد منهم ٢ دولار شهريا أليس ذلك فقر مذل ومهين لمصر. أم أنهم ٤٠٠ ألف كما يقول الوزير!!.[4]

---

[1] تقرير الامم المتحدة ٢٠٠٥، www.alarabnews.com

[2] تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧ http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx?rid=5

[3] http://lsanul-arab.maktoobblog.com/669637/تقرير-أممي-يكشف-نسبة-الفقر-في-مصر/

[4] أهرام ٢٦ ابريل/ نيسان ٢٠٠٥

المؤشرات الإجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٩٠-٢٠٠٠)[1]

Table 3: Social Indicators in MENA

	Life Expectancy (years)		Infant Mortality Per 1000		Adult Illiteracy (age 15 >) (%)		Net Primary Enrolment Ratio[1]		Ratio Literate Female to Males (age 15-24)	
	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000
Algeria	67.4	70.5	42	40	47.1	33.3	93	98	0.79	0.90
Bahrain	71.4	73.1	15	13	17.9	12.5	99	96	0.99	1.00
Egypt	62.8	67.8	76	37	52.9	44.7	..	93	0.72	0.82
Iran	64.7	68.8	54	36	36.8	24.0	NI	NI	0.88	0.95
Iraq	61.3	61.1	40	105	64.3	60.7	79	93	0.44	0.49
Jordan	68.5	71.5	35	28	18.5	10.2	66	94	0.97	1.00
Kuwait	74.9	76.6	14	9	23.3	18.1	45	66	0.99	1.02
Lebanon	67.9	70.4	32	28	19.7	14.0	..	74	0.93	0.96
Morocco	63.5	67.7	66	41	61.3	51.2	58	78	0.62	0.77
Oman	69.0	73.6	25	12	45.3	28.3	70	65	0.79	0.97
Qatar	72.2	74.7	19	12	23.0	18.8	87	95	1.05	1.05
Saudi Arabia	69.0	72.5	34	24	33.8	23.8	59	58	0.86	0.95
Syria	66.4	69.7	37	24	35.2	25.6	98	96	0.73	0.83
Tunisia	70.3	72.1	37	26	40.9	29.0	94	99	0.81	0.92
UAE	73.5	75.3	12	8	29.0	23.8	94	87	1.08	1.08
W.B. & Gaza	..	72.1	..	22	..	..	..	97	..	..
Yemen	52.2	56.5	98	85	67.3	53.6	..	67	0.34	0.56
MENA	64.3	67.9	56.6	45.1	47.1	36.4	73*	77*	0.78	0.85
LMI [2]	63.1	64.3	68.2	61.8	30.2	24.4	..	..	0.89	0.92
World	65.3	66.6	62.7	56.8	28.9	23.4	82	84	0.90	0.92

NI = not included. * Excluding Iran. 1/ Net primary enrolment figures from UNDP *Human Development Report 2003*, Table 6; 2/ LMI = Low and Middle Income countries.

Source: World Development Indicators 2003, CD-ROM and UNDP Human Development Report 2003.

هذا الجدول يبين الأوضاع الاجتماعية المتدهورة والمذلة للمصريين. وقد تم اختيار الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) لأنه بذلك يكون قد مر حوالى عشر سنوات على حكم الرئيس مبارك، فليس له أى مبررات فكانت أمامه الفرصة سانحة لتعديل الأوضاع والتى هى في الحقيقة لم تكن أسوأ كثيرا مما نحن عليه الآن.

متوسط العمر المتوقع احتلت مصر المركز الـ١٥ عام ١٩٩٠ من أصل ١٧ دولة وبعد عشر سنوات لم يتغير الترتيب حتى أن المغرب صاحبة الترتيب السادس عشر كانت تقريبا تساوى مصر. ومعدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود) احتلت مصر الترتيب الـ ١٦ عام ١٩٩٠ وتحسن الوضع قليلا في عام ٢٠٠٠ فاحتلت الـ١٣ من بين ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. نسبة الأمية للبالغين (أكبر من ١٥ سنة) إحتلت مصر الترتيب الـ١٤ عام ١٩٩٠ وبعد عشر سنوات لم يحدث أى تحسن فاحتلت نفس الترتيب. معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي احتلت مصر عام ٢٠٠٠ الترتيب الحادى عشر وترتيب مصر عام ١٩٩٠ لم يكن معلوماً جدير بالذكر أن ٢٣% من أطفال الفقراء تسربوا من التعليم عام ٢٠٠٥. وأخيراً معدل المتعلمات من نسبة الرجال، احتلت مصر الترتيب ١٤ عام ١٩٩٠ ولم يحدث أى تحسن خلال العشر سنوات التالية فاحتلت نفس الترتيب –الرابع عشر – عام ٢٠٠٠.

نستخلص من هذا أن مصر هى من أسوأ خمس دول في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من حيث تدهور الأوضاع الاجتماعية. على الرغم أن دول منقطتنا ليست من الدول الصناعية ولا الدول المتقدمة. فماذا ننتظر أسوا من ذلك ولا يوجد فشل اكثر مما حدث.

[1] المصدر: مؤشرات التنية العالمية، تقرير ٢٠٠٣

- **التصدير**

الشئ المحزن أن مصر على مدار ثلاثة عقود لم تشهد أى تطور ملحوظ في صادراتها ، فكانت مصر دولة مصدرة للمحاصيل الزراعية والصناعات الأولية والمنسوجات، والوضع لم يتغير بعد ٣٠ سنة فيما عدا تدهور صناعة المنسوجات وانعدام الثقة من قبل المستوردين في المحاصيل الزراعية المصرية. فنحن نتسائل ماهى سياسات ونظم الرئيس في التصدير وما تحقق منها في ٣٠ سنة؟!

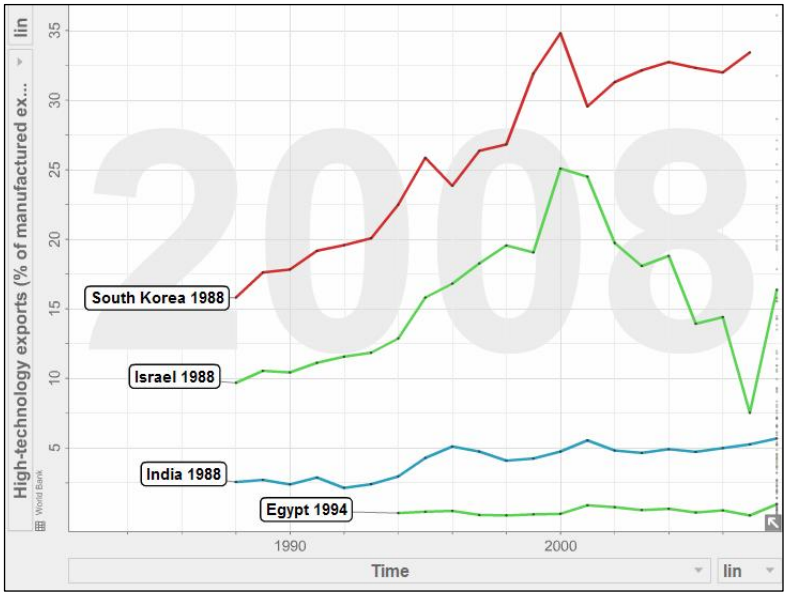

صادرات الهاى تكنولوجى (صادرات المنتجات التكنولوجية) مقارنة بين مصر والهند واسرائيل وكوريا الجنوبية (١٩٨٨ - ٢٠٠٨)[1]: يتضح من الرسم البيانى السابق عدم اتخاذ مصر أى خطوات فعالة خلال الثلاثون عاماً السابقة في إنتاج البرمجيات أو انتاج سلع تكنولوجية، على عكس دول اخرى تتطورت بشكل هائل في هذا المجال رغم ان بداية النمو الاقتصادى لها بدأ مع مصر في الستينات مثل الهند وكوريا الجنوبية. وكما يتضح أن مصر بدأت تنتبه متأخرا لهذا المجال – بدأت العمل في عام ١٩٩٤ –ولكن في مدار الثلاثون عاما المنقضية لم تبتعد مصر عن نقطة الصفر.

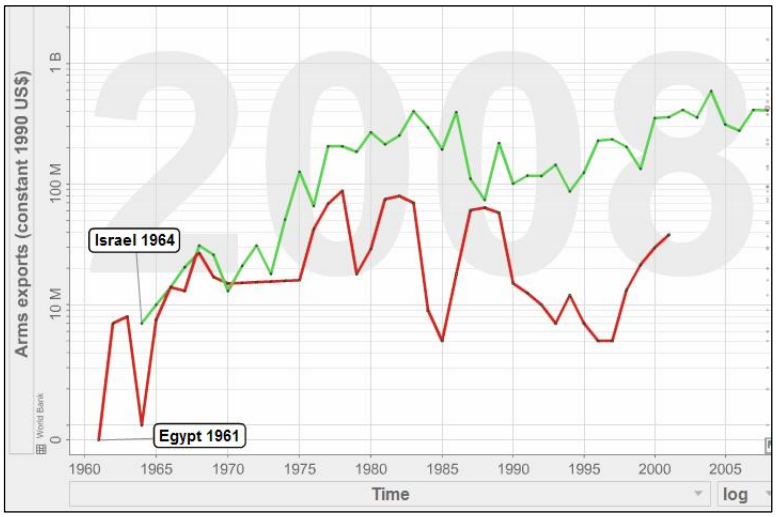

صادرات السلاح – مقارنة بين مصر وإسرائيل (١٩٦١ - ٢٠٠٨)[2]: مصر بدأت في انتاج وتصدير السلاح قبل إسرائيل بثلاث سنوات ومن أواخرالستينات وحتى أوائل السبعينات كانت ارقام الصادرات بين مصر وإسرائيل متقاربة ولكن زاد الفارق بشكل حاد مع بداية الثمانينات ماعدا فترة وجيزة (١٩٨٧-١٩٨٩) وذلك بتصريح من الولايات المتحدة لزيادة اشتعال حرب العراق وإيران بعد تأزم موقف العراق، قامت العراق بتكثيف شراء السلاح والذخيرة من مصر. ثم توقفت مصر عام ٢٠٠١ عن تصدير السلاح بدون سبب معلن، في المقابل وصلت صادرات إسرائيل من السلاح حاليا إلى أكثر من نصف مليار دولار.

---

[1] *Source: World Bank*

[2] مرجع سابق، البنك الدولى

- **الخصخصة والتنمية الصناعية**

الخصخصة هى إحدى مظاهر الهيمنة الأمريكية والغربية على القيادة السياسية في مصر، فان شركات القطاع العام لم تكن تحتاج إلا للاهتمام وإخلاص النية من القادة في حب الوطن والضمير الحى لمنع الفساد. القطاع العام عانى من الإهمال طوال الـ٣٠سنة الماضية فلم يكن الحل في بيعها. وهيمنة الحزب الحاكم على النقابات العمالية أدى إلى ضياع حقوق العاملين. ومنذ أن انطلق برنامج الخصخصة ببيع وحدات القطاع العام إلى المستثمرين شردت ملايين العمال وقضت على فرصة عيشهم في حياة كريمة. بل والأخطر هو إعلان نظيف في المنتدى الاقتصادي العالمي بالأردن عزم الوزارة على خصخصة الخدمات الأساسية في القطاع كالطاقة والكهرباء والاتصالات والنقل والمالية والأخطر من ذلك كله خطة حكومة "نظيف" فى إلغاء الدعم عن مستحقيه وخصخصة التأمين الصحي، هذا القطاع الحيوي الذي يرتكز عليه ملايين الفقراء في مصر للعلاج[1].

وصاحب الخصخصة عمليات فساد ونهب، فبشكل عام قدر خبراء القطاع العام بالقيمة التسويقية في بداية التسعينيات بنحو ٣٢٠ مليار جنيه لإجمالي ٣١٤ شركة . (إذاً وبنظرة سريعة لحصيلة بيع ٢٣٦ شركة بـ ٣٢ مليار جنيه هذا الفارق الكبير يؤكد أن الفساد كان عنصراً أساسياً في هذه العملية. والعمال هم أكثر طبقة تضررت بشكل واضح من سياسة الخصخصة فقد كان يعمل بالقطاع العام أكثر من مليون ونصف المليون، تبقى منهم في الشركات الباقية نحو ٤٠٠ ألف عامل فقط.

فخلال العام الأخير كشفت الاحتجاجات العمالية إلى أي مدي وصلت عملية الفساد الملازمة للخصخصة فقضية عمال طنطا للكتان فجرت وفضحت عملية بيع الشركة للمستثمر السعودي "عبد الله الكعكي" فالحكومة قد باعت الشركة مقابل ٨٣ مليون جنيه بمقدم عقد يعادل ٤٠% من قيمة الصفقة وسمحت بتقسيط بقية المبلغ وقيمته ٤٩,٨ مليون جنيه على ثلاثة أقساط في نفس الوقت قد منحت الشركة القابضة جميع الأراضي التابعة للشركة للمستثمر سواء كانت بوضع اليد أو الانتفاع أو الإيجار أو هي مسجلة دون تحميله بأية أعباء أو مديونيات كانت موجودة على الشركة، بما يعني أنه حصل على الشركة (بيضة مقشرة) وتتحمل الدولة سداد أية التزامات تظهر بعد الاستلام أو خصمها من قيمة بيع الشركة المقدرة بـ ٨٣ مليون جنيه، والكارثة أن السعر للحقيقي لأرض الشركة حيث قدر الخبراء ومن بينهم "إبراهيم عبد الله"[2] أرض الشركة بنحو ٨ مليار جنيه بخلاف المنشآت. فأى فساد يمكن رصده أو وصفه فى هذه العمليات المسمى كذباً بالخصخصة وهى فى الحقيقة عمليات نهب لثرواتنا.

[1] احتجاجات العاملين في مصر المحروسة، مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠١٠

[2] أستاذ التمويل العقاري الدولي بالجامعة الأمريكية ووسيط التمويل العقاري

- **الطاقة**

يوضح الرسم نصيب الفرد من الطاقة (١٩٨٦ - ٢٠٠٨) مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية، كان إستهلاك الفرد المصرى للطاقة في الستينات أعلى من نظيره الكورى، ولكن إنعكس الأمر وخاصة مع بداية الثمانينات زادت الفجوة بشكل كبير.

مصادر الطاقة واستخداماتها في مصر[1]:

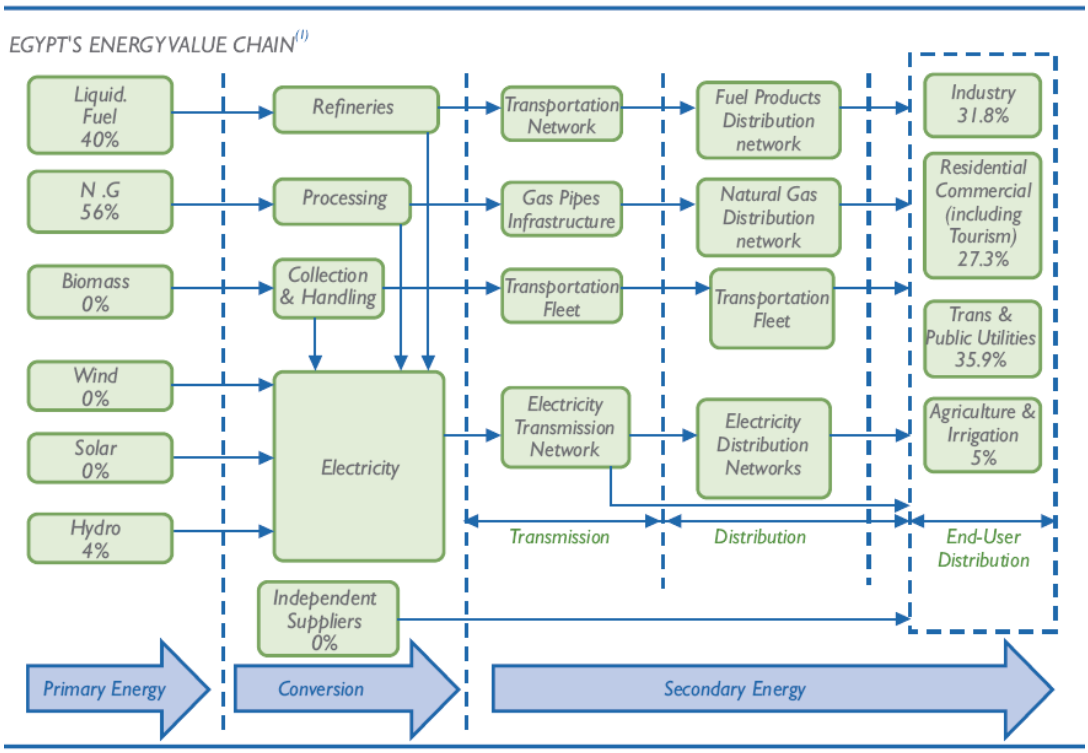

مصر لم تطور مصادر الطاقة لها، فهى تعتمد على الوقود السائل بنسبة ٤٠% والغاز الطبيعي بنسبة ٥٦% والطاقة الهيدرولوجية أى طاقة المياة ٤% ولم تستغل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أو الأمواج فجميعها صفر%. ويستهلك ٣١,٨% فقط على الصناعة و٥% على الزراعة والري، والنسبة الأكبر ٣٥,٩% على الطرق والخدمات العامة، والاستهلاك المنزلى والتجارى ٢٧,٣%. وهذا يوضح أن أزمة الكهرباء في مصر ليس سببها الرئيسي هو الاستهلاك المنزلى لأن الإستهلاك المنزلى لايتعدى الـ٢٠% من اجمالى الإستهلاك بعد إستثناء الإستهلاك التجارى. وهذا يدل على أن أزمة الكهرباء سببها إنخفاض وقود التشغيل من الغاز الطبيعي لتشغيل محطات توليد الكهرباء، في المقابل تضخ مصر لإسرائيل كل عام الغاز الطبيعي بأقل من سعر التكلفة وتشتري الغاز من شريكها الأجنبي بالسعر العالمى لكى تكمل حصة إسرائيل المبرمة في العقد.

[1] *Based EEHC report and Dr. El-Sobki's Presentation at the World Bank in 2008*

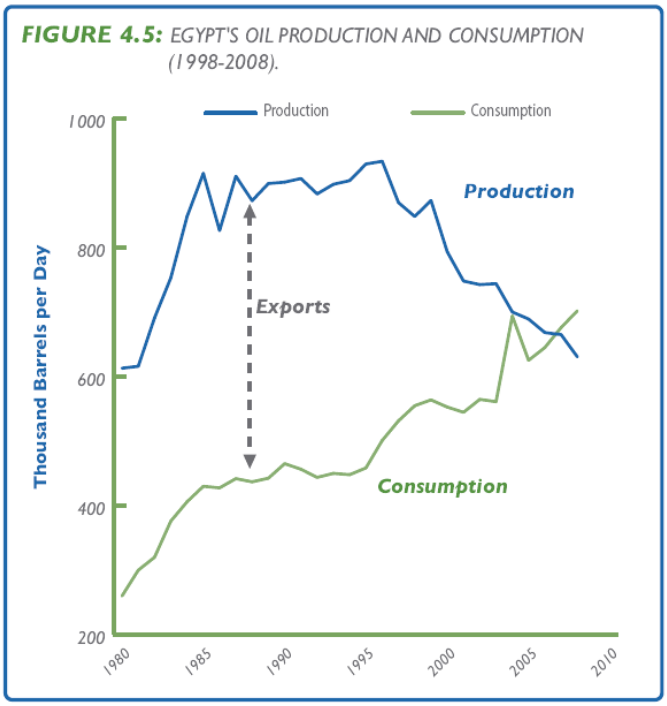

FIGURE 4.5: *EGYPT'S OIL PRODUCTION AND CONSUMPTION (1998-2008).*

يتضح من الرسم، إنتاج واستهلاك النفط في مصر (١٩٨٠ – ٢٠١٠)[1]: فبعد ان كانت مصر تصدر الفائض من إنتاج النفط حدث تراجع وفشل مهين، حتى وصل بنا الحال أن منحنى الإستهلاك تخطى منحنى الإنتاج في ٢٠٠٨، وهذا يؤكد الفشل الواضح للقيادة السياسية في مصر على مدار ثلاثون عاما في مجال الطاقة وذلك للأسباب الآتية:

١- اتبعت القيادة السياسية نظام الشريك الأجنبي في استخراج النفط رغم الكفاءات الموجودة من المهندسين المصريين والكوادر المؤهلة.

٢- على مدار ثلاثون عاما لم تتخذ القيادة السياسية أى خطوات جادة في الاعتماد على مصادر طاقة أخرى، وهى تعلم أن عدد كبير من حقول البترول المصرية في مرحلة النضوج وفي حالة تراجع سريع من حيث الإنتاج.

٣- أبرمت القيادة السياسية اتفاقات التطبيع في مجال الطاقة وتصدير الغاز الطبيعي – الذي نعتمد عليه في تشغيل محطات الكهرباء - لإسرائيل بشروط تثير الشكوك من حيث المدة الزمنية – ٢٠ سنة – وبسعر هزيل - ٧٥ سنت وحد اقصي دولار وربع في مقابل أن السعر العالمى ١٠ ونصف دولار.

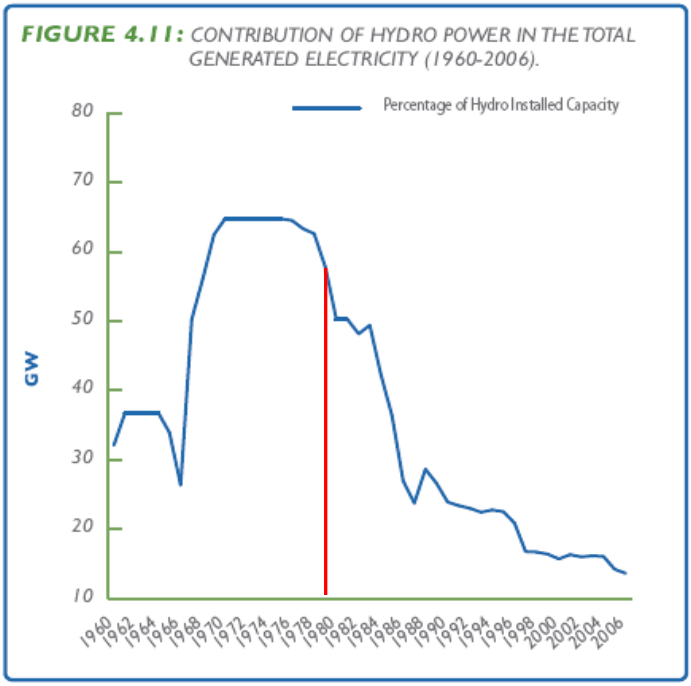

FIGURE 4.11: *CONTRIBUTION OF HYDRO POWER IN THE TOTAL GENERATED ELECTRICITY (1960-2006).*

يوضح الرسم البيانى مساهمة طاقة المياة في توليد الكهرباء في مصر (١٩٦٠ - ٢٠٠٦): كانت طاقة المياة في مصر منذ انشاء خزان أسوان والسد العالى تشكل ٦٥% في السبعينات لتوليد الكهرباء ولكن حدث تراجع وإنهيار واضحين منذ بداية الثمانينات حتى اصبحت النسبة ١٤% عام ٢٠٠٦، ولم تقام أى مشروعات قومية خلال الثلاثون عاما الفائتة لتوفير مصادر إضافية لتوليد الطاقة رغم أن مصر خلال هذه الفترة – على كلامهم - تعيش في السلام والاستقرار اللتان حققا التنمية والرخاء!!

Source: Based on EEHC, 2008.

Source: Based on EIA, 2008 [1]

مصر تعد الأولى من حيث الجدوى الاقتصادية في إستغلال الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء من بين ٢٧ دولة (جنوب أوروبا-وشمال افريقيا والشرق الأوسط MENA) ورغم ذلك فإن الاستغلال الفعلى للطاقة الشمسية في مصر صفر%. وأحتلت مصر المرتبة الخامسة من حيث الجدوى الإقتصادية لتوليد الكهرباء من الرياح ولكنها في مصر تسهم بـ ٠,٦% فقط لتوليد الكهرباء. ومصر لها قدرة ممتازة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية المركزة[1] وأحتلت المركز الرابع على دول الشرق الأوسط ودول البحر المتوسط من حيث الجدوى الاقتصادية ولكن لم تستغل طوال الثلاثون عاما السابقة، فأى فشل أكثر من هذا ننتظر، فإن موارد الدولة إما أن تهدر أو لا تستغل.

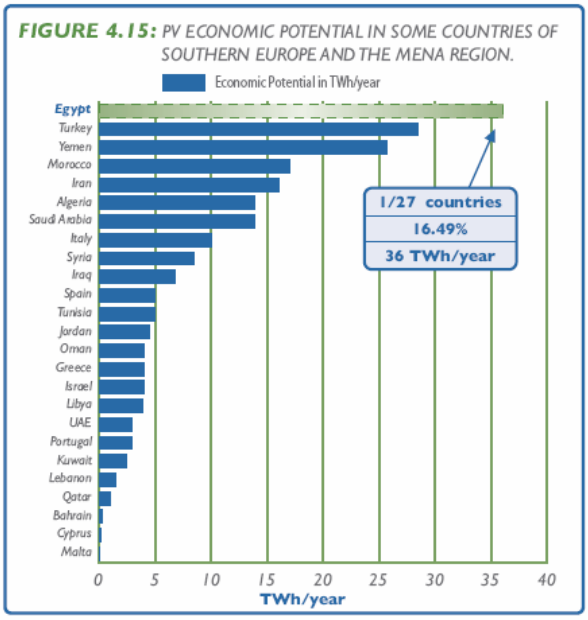

Source: Based on DLR, 2005 (a & b).

Calculation of the economic site ranking
from the electricity yield and the project costs

North Africa – Solarthermal Electricity Generation Cost Ranking

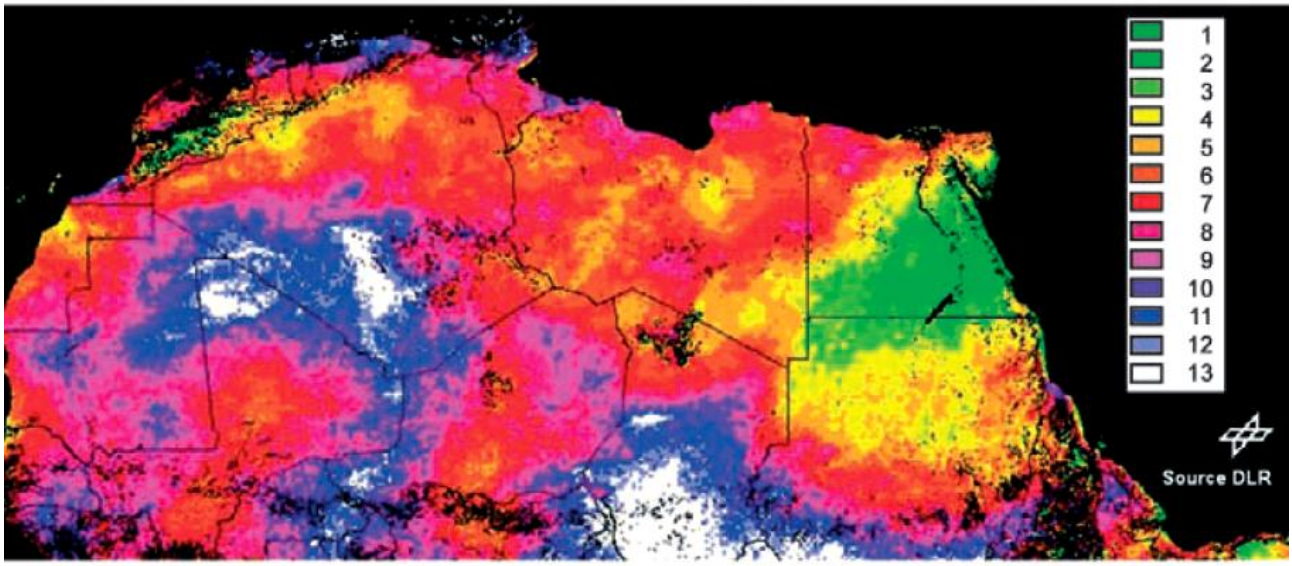

The North African Solar Energy equals 1 000 000 Barrels of Oil per km² yearly

Source: Dr. Hany El Nokrashy's Presentation at Cairo University, December 12th 2009.

فإن مصر لديها طاقة شمسية هائلة –اللون الأخضر- يمكن إستغلالها من حيث الجدوى الإقتصادية، ولا يوازيها أى دولة من شمال افريقيا، وكم٢ ينتج طاقة كهربائية في مصر تعادل مليون برميل من النفط سنوياً. وذلك في العرض الذي قدمه الدكتور هانى النقراشي في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٩، جامعة القاهرة.

[1] الطاقة الشمسية المركزة: عبارة عدد من آلاف العاكسات الضوئية (مرايات) تتجه وتعكس اشعة الشمس ناحية نقطة واحدة في برج مرتفع ومن هذه الحرارة المرتفعة يتم تشغيل توربينات تعمل بالبخار نتيجة غليان الماء أو نتيجة غليان الزيت.

يوضح الرسم البيانى، إستهلاك الطاقة في مصر لكل دولار[1] من الناتج المحلى الإجمالى (١٩٨٠-٢٠٠٧): يوضح مدى الإنخفاض والتدهور في إستهلاك الطاقة في مصر حيث أن حال مصر في الثمانينات أفضل بكثير من الآن حيث أننا اقتربنا من الرقم الذي كنا عليه ١٩٨٠، وإذا كانت الحجة هي الزيادة السكانية فأين البدائل من الطاقات البديلة التى لم تستغل طوال ثلاثون عاماً!! حتى أن القيادات الفاشلة في مصر لم تفكر حتى بإنشاء محطات حرق القمامة لتوليد الكهرباء كما في سينغافورة على سبيل المثال.

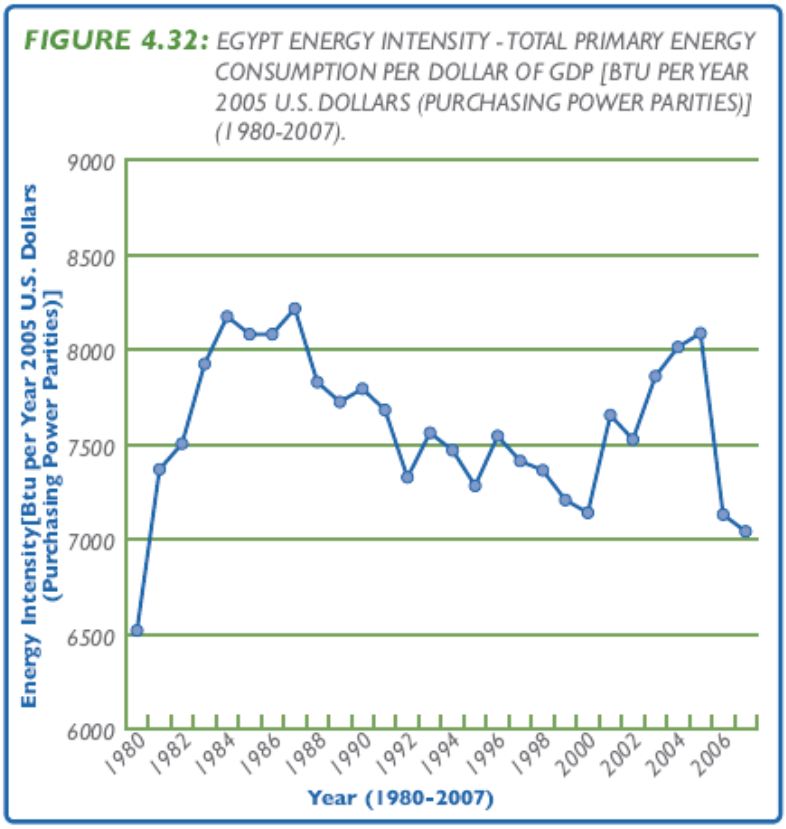

Source: Based on U.S. Energy Information Administration (EIA, 2010).

وما يؤكد الضعف والاستهتار من القيادة السياسية بتوفير مصادر الطاقة المختلفة على مدار الثلاثون عاماُ السابقة تلك المقارنة بين مصر والصين في استخدام الطاقة (١٩٨١-٢٠٠٨) فلا يوجد تعليق غير أن الزيادة السكانية ماهى إلا حجة البليد المتخاذل الغير أمين على وطنه.

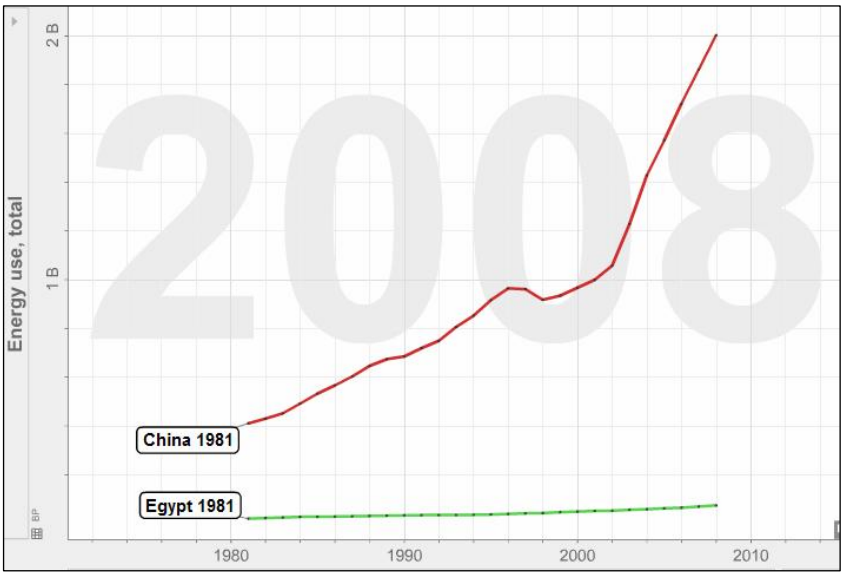

Source: BP

[1] الدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٥ بمعامل القوة الشرائية

ملحق: مؤشرات تفصيلية للقدرة التنافسية العالمية لمصر
تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٠-٢٠١١
(الأرقام تشير إلى تدهور ترتيب مصر في جميع القطاعات بالمقارنة مع دول العالم)

المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب
١- المؤسسات:		* معدل وفيات الرضع	٨٠
حقوق الملكية	٥٦	*متوسط العمر المتوقع	٩٤
حماية الملكية الفكرية.	٦٧	جودة التعليم الابتدائي	١٢٦
تحويل الأموال العامة	٨٣	*معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي	٧٣
ثقة الجمهور في السياسيين	٤٠	**٥- التعليم العالي والتدريب:**	
المدفوعات غير المنتظمة والرشاوى	٦٤	* معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي	٩٠
استقلال القضاء	٦٣	* معدل الالتحاق بالتعليم العالي	٧٨
المحسوبية في اتخاذ القرارات من المسؤولين الحكوميين	٩٥	جودة النظام التعليمي	١٣١
التبذير في الإنفاق الحكومي	٥١	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	١٢٥
عبء التنظيم الحكومي	٧٩	جودة إدارة المدارس	١٢٢
كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات	٤٠	دخول الإنترنت في المدارس	٩٦
كفاءة الإطار القانوني في لوائح التحدي	٦٩	القدرة المحلية لتوفير خدمات البحث والتدريب	٦٤
شفافية السياسات الحكومية	٦٨	مستوى تدريب الموظفين	١١٢
تكاليف أعمال الإرهاب	١٣٢	**الترتيب**	**١٣٩**
تكاليف أعمال الجريمة والعنف	٩٧	**٦- كفاءة سوق السلع:**	
الجريمة المنظمة	١٤	شدة المنافسة المحلية	٩١
التعويل على خدمات الشرطة	٨١	مدى الهيمنة على السوق	٩٥
السلوك الأخلاقي للشركات	٥٩	فعالية السياسة مكافحة الاحتكار	١٠٦
قوة معايير المراجعة وإعداد التقارير	٥٨	نطاق وأثر الضرائب	٧٥
كفاءة مجالس إدارات الشركات	٨٢	*إجمالي معدل الضريبة	٧٨
*حماية مصالح الأقلية	٤٦	* الإجراءات اللازمة لبدء الأعمال التجارية	٣٤
قوة حماية المستثمرين.	٥٩	*الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري	٢١
٢- البنية التحتية:		تكاليف السياسات الزراعية	٨٤
جودة البنية الأساسية الشاملة	٦٨	انتشار العوائق التجارية	١١٤
جودة الطرق	٧٥	*التعريفات التجارية	١٢٣
جودة البنية الأساسية السكك الحديدية.	٤٦	انتشار الملكية الأجنبية	١٠٠
جودة البنية الأساسية في الميناء	٦٩	تأثر العمل بالاستثمار الأجنبي المباشر	٧٥
جودة البنية الأساسية للنقل الجوي	٣٩	عبء الإجراءات الجمركية	٥٠
*كم مقعد متاح في الطيران	٣٣	درجة توجه العملاء	٦٣
جودة امدادات الكهرباء	٥٣	تطور المشتري	١٢٦
* خطوط الهاتف الثابتة	٨٧	**٧- كفاءة عمل الأسواق:**	
* الاشتراكات الهاتفية للجوال	١٠٢	التعاون بين العاملين وصاحب العمل	٩٩
٣- بيئة الاقتصاد الكلي:		المرونة في تحديد الأجور	٦٠
*توازن ميزانية الحكومة	١٠٧	*جمود العمل	٦٧
*معدل المدخرات الوطنية	١٠٨	ممارسات التوظيف	٧٦
*التضخم	١٣٥	*زيادة تكاليف	١٢٨
*انتشار معدل الفائدة	٦٩	الأجر والإنتاجية	٧٦
* مديونات حكومية	١١٩	الاعتماد على إدارة محترفة	٨٦
* التصنيف الائتماني	٦٩	هجرة الأدمغة (هجرة العلماء)	١١٤
٤- الصحة والتعليم الابتدائي:		*مشاركة المرأة في قوة العمل	١٣٠
أثر الملاريا على الأعمال	١	**٨- تطوير الأسواق المالية**	
*حالات الملاريا	١	توافر الخدمات المالية	٦٠
أثر السل على الأعمال	٣٢	القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية	٦٩
*حالات السل	٤٤	تمويل من خلال سوق الأسهم المحلية	٢٩
تأثر الأعمال التجارية من الإيدز	٢٩	سهولة الحصول على القروض	٤٩
*انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	١	توافر رأس المال الاستثماري	٤١

القيود على تدفقات رأس المال	٨٤	**١٢- الابتكار**	
سلامة البنوك	٦١	القدرة على الابتكار	١٠٩
تنظيم بورصات الأوراق المالية	٦٧	جودة مؤسسات البحث العلمي	١١٠
*الحقوق القانونية	١٠٣	انفاق الشركة على البحث والتطوير	٧٤
٩-الاستعداد التكنولوجي		التعاون بين الجامعة والصناعة في البحث والتطوير	١٢٠
توافر أحدث التقنيات	٩١	شراء منتجات التكنولوجيا المتقدمة	٨٦
مستوى استيعاب التكنولوجيا	٥٨	توافر العلماء والمهندسين	٢٥
الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	٥٣	*براءات الاختراع (نسبة من المليون نسمة)	٨٤
*مستخدمي الإنترنت	٩٠		
* اشتراكات إنترنت برودباند	٩١		
* عرض النطاق الترددي الإنترنت	٧٢		
١٠- حجم السوق:			
*حجم السوق المحلي مؤشر	٢٧		
*حجم السوق الخارجية مؤشر	٢٧		
١١- تطور الأعمال:			
كمية المواد للمورد المحلي	٣٦		
جودة مورد محلي	٨٩		
الدولة لشؤون التنمية العنقودية	٦٦		
طبيعة الميزة التنافسية	٣٥		
اتساع سلسلة القيمة	٦٧		
التحكم في التوزيع الدولي	٩٤		
تطور عملية الإنتاج	٤٦		
مدى التسويق	٧٩		
الاستعداد لتفويض السلطة	٥٨		

ملاحظات : (*) تشير إلى أن البيانات من مصادر أخرى غير المنتدى الاقتصادي العالمي.

الفصل الثالث: دور مصر القيادي

في إطار العلاقات الخارجية كانت مصر في مرحلة الخمسينات والستينات تضع نصب أعينها العمل علي ثلاث دوائر تتحرك من خلالها وهى: الدائرة العربية..حيث تيار القومية العربية..والدائرة الإفريقية..حيث الانتماء العضوى بالكيان الأفريقى..والدائرة الإسلامية..حيث العالم الإسلامى المترامى الاطراف.

§ الصعيد الأفريقي:

علي صعيد الدائرة الإفريقية كانت مصر تعمل علي مساندة كل حركات التحرر الإفريقية، كما فتحت مصر أبوابها لتدريب رجال حركات التحرر الإفريقى عسكريًا وهو ما تم بالنسبة لحركات التحرر فى روديسيا وانجولا وموزمبيق..كما فتحت مصر أبوابها أيضًا للاجئين من الزعماء السياسين الإفريقين مثل قادة الكاميرون والصومال وغينيا ومالى..كما لعب الإعلام المصرى دورًا كبيرًا مؤثرًا فى مساندة حركات التحرر فى إفريقيا..حتى إن الإذاعات المصرية قامت بتوجيه العديد من برامجها باللغات الإفريقية لدعم الحركات التحررية..وأصبحت القاهرة أول عاصمة فى العالم يتجمع فيها عدد هائل من ممثلى حركات التحرر الإفريقية..وكانت بعض هذه المكاتب تمثل تنظيمات سياسية معترف بها فى بلادها مثل كينيا..وقد اصبحت القاهرة تمثل النافذة التى يطل منها الإفارقة إلى العالم الخارجى ليعلنوا عن قضاياهم..

وكان عبد الناصر فى كل المؤتمرات والمحافل الدولية يندد بشدة بسياسات التمييز العنصرى وخاصة تلك السياسة التى تمارسها حكومة جنوب إفريقيا..وقد كانت مصر قد قطعت علاقاتها مع دولة جنوب إفريقيا فى ١ مايو ١٩٦١ بسبب ممارستها العنصرية..وكان الزعيم الجنوب إفريقى نيلسون مانديلا قد زار القاهرة والتقى جمال عبد الناصر قبل أن يتم القبض عليه فى أغسطس ١٩٦٢ .

وعن التسلل الإسرائيلى فى إفريقيا..كان عبد الناصر قد فضح الدور الذى تلعبه إسرائيل فى بعض من الدول الإفريقية لحساب دول كبرى لها أغراضها فى النيل من خيرات القارة السوداء..وكانت إسرائيل تعمل فى إفريقيا على إلغاء قضية فلسطين من إهتمامات الأفارقة مستندة على أن فلسطين ليست فى إفريقيا..ولكن عبد الناصر تمكن من طرح القضية الفلسطينية فى كل المؤتمرات الإفريقية..واستطاع أن يضع فلسطين فى قلب غالبية الأفارقة وعندما جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ كانت غالبية الدول الإفريقية قد قطعت علاقاتها مع إسرائيل ووقفت جميعها وراء عبد الناصر

أما اقتصاديا فيأتي دور شركة النصر للاستيراد والتصدير التي أسسها السيد محمد غانم رجل المخابرات الشهير التي كانت تقوم بدور اقتصادي في أفريقيا بعملها علي تصدير السلع المصرية إلي الدول الإفريقية، وكانت تقوم بدور عسكري بمساندة حركات التحرر الأفريقية بإيصال الأسلحة إليهم بطرق سرية بعد ست سنوات فقط من التأسيس، أصبح لشركة النصر للتصدير والإستيراد ٢٥ فرعا في أفريقيا وأوروبا والبلاد العربية، وفي السنة التالية لذلك أصبحت تمتلك أسطولا للنقل البحري، وفي أواخر الستينيات أصبحت الشركة حسب تقدير جامعة أليني الأمريكية واحدة من أهم ٦٠٠ شركة علي مستوي العالم، وقد وصل عدد العاملين فيها إلي ٣٥٠٠ موظف، فيما اعتبرها بنك «أوف أمريكا» الشهير أنها بالنسبة لدول حوض المتوسط تعادل شركة ميتسويشي العملاقة في الحجم والقوة الائتمانية بالنسبة لليابان.

في هذا التوقيت- بداية الستينيات- كانت أفريقيا كلها تحت الاحتلال باستثناء مصر وليبيا وتونس والمغرب، وكانت القارة السمراء مغلقة بالاستعمار والفقر والمرض، ومغلقة علي سفارات أربع دول فقط ..أمريكا وبريطانيا وفرنسا و.. إسرائيل طبعا، ويبدو أن ذلك الوضع المعقد هو ما استفز السيد محمد غانم فقرر اختراق قارة أفريقيا ومواجهة الأعداء هناك،.. وكانت البداية بأفريقيا الاستوائية قبل أن تتوسع الشركة لتمارس نشاطها في ٢٥ دولة أفريقية أخري

للاسف الآن الساحة الافريقية أصبحت عرضة لتدخلات قوي أُخري بعد الإنسحاب المصري، على رأسها الكيان الصهيوني التي تبدي أفعالها أطماعا خطيرة في إفريقيا، التدخل الإسرائيلي في افريقيا بالقوى الناعمة Soft Power من خلال مركز التعاون الدولى التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية ويدعى "מש"ב" MASHAV[1]، وتؤكد الدوائر السياسية إن إيران تقوم بتحركات واسعة في القارة الإفريقية بما في ذلك دول حوض النيل على المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي، وأن حجم التبادل الاقتصادي بين إيران والدول الأفريقية يصل إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار، فضلا عن إنشاء إيران العديد من المراكز الثقافية في الدول الإفريقية. بالاضافة إلي تدخل إسرائيل والصين وتركيا والقوي الكبري

وقد أفضى الدور التركي إلى نسج شبكة من العلاقات والنفوذ في دول المشرق العربي، وإلى التوقيع على إتفاقيات إقتصادية وسياسية هامة معها، ووصل إلى حدّ إستضافة إسطنبول لأول قمة تركية أفريقية، حضرها ٥٣ من رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، والهدف منها كان تعزيز الشراكة التركية الأفريقية في مختلف المجالات.[٢]

§ الصعيد العربي:

القضية الفلسطينية: منذ تولى الرئيس محمد حسني مبارك وبدأ الدور المصري يتدهور علي كافة الأصعدة عربيا وأفريقيا وإسلاميا حتى وإن بدى بشكل ظاهرة أعادة العلاقات العربية ولكنا كلها كانت بشكل صورى فلم يُفَعَّل دور جامعة الدول العربية وخاصة إتفاقية الدفاع المشترك، وأدي هذا الانسحاب المصري إلي تدخل قوي أخري لملء الفراغ فقد أصبح الشرق الأوسط مسرحا للمواجهات الإستراتيجية الدولية مما ينبئ بتحول سريع علي المستوي الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي. ففي القضية الفلسطينية قوي متعددة تتدخل في الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي وفي الصراع الفلسطيني-الفلسطيني (فتح-حماس)، بعض القوي توصفأ بالمفيدة وأخري بالضارة. الواقع هو أن الانقسام العربي، وغياب التنسيق والتعاون، وتعطيل آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك، أسهم في نشوء حالة من الفراغ وإنسداد الأفق، الأمر الذي أتاح المجال

[1] قامت اسرائيل بإقامة علاقات مع الدول الأفريقية في أساليب تعامل الدولة مع قضايا الأمن والتسلح وتدريب الشباب التى ترى اسرائيل انهم سيكونوا قادة في بلادهم مستقبلا، وفي مجال الرى وتجفيف المستنقعات وإعمار المناطق النائية واستيعاب القادمين الجدد وتعليم اللغة والصحة والمزيد. أرادت اسرائيل أن تظهر امام دول أفريقيا كونها نموذج يحتذي به . في سنة ١٩٥٢ بعث بن غوريون بمندوبين إلى آسيا وأفريقيا ليكون بذلك أحد "المبشرين" بمركز التعاون الدولي. وترسل وزارة الزراعة المصرية كل عام متدربين للحصول على كورسات تابعة لهذا المركز لتعليمهم "كيفية الزراعة والري"!!! وكان آخرهم ١٩ متدربا. المصدر: http://www.mfa.gov.il/MFA/Mashav+-+International+Development/Activities/MASHAV+Activities+Update+-+August+1996.htm

[2] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83EE625C-DAB2-44A2-AA58-3309F41F05C2.htm#

لبروز قوى إقليمية، باتت تلعب دوراً هاماً في المنطقة، وصارت إيران وتركيا تمتلك أدواراً محورية، فيما الدول العربية وفي مقدمتها مصر تلعب أدواراً ثانوية في جميع ملفات وقضايا المنطقة.

والدور التركي تزايد إطراديا في الاعوام القليلة الماضية. وهناك حضور واسع للقضية الفلسطينية في ضمير الشعب التركي وهو ما دفع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان للقول مرَّة أنه عندما يتخذ قراراً في السياسة الخارجية، فإنما يصغي لصوت الشعب المؤيد كلية للقضية الفلسطينية، وهو ما نفتقده في بلادنا فحضور القضية الفلسطينية لدي ضمير الشعوب العربية واسع أيضا لكن الحكومات بلا شرعية فبالتالي هي عاجزة عن الإحتماء بشعوبها. بجانب الدور الإيرانى في مساندة القضية الفلسطينية إعلاميا ولوجيستياً.

تعاظُمُ الدور التركي، هو نتيجة لدولة تبني نفسها بهدوء وعقلانية ومنطق، بناءً يقوم على أسس قوية، من نظام سياسي يعمل من أجل شعبه، وإقتصاد يشهد الكثيرون بتطوره، وقيادة أجبرت الجميع على احترامها، ولم تَبْن تركيا نفسها بإعلام مزيف يُضَخِّم الأمور ويكذب، كما تفعل العديد من نُظُمِنا العربية التي تجيد الصياح فقط.

هذا الدور ظهر جليا بعد الهجوم الصهيوني علي غزة حيث قرّرت تركيا إرسال مساعدات طبية وإنسانية، وألغت الاحتفالات الرسمية بمناسبة رأس السنة، احترامًا للفلسطينيين الذين استُشْهِدوا في الغارات الإسرائيلية في غزة، كما توالت إستقالات أعضاء البرلمان التركي من عضويةِ لجنة الصداقة التركية الإسرائيلية في البرلمان التركي. أما على مستوى الشارع، فقد كانت الجماهير التركية من أكبر الجماهير التي خرجتْ تؤيد غزة وتستنكر العدوان الإسرائيلي، وإنتفض الشارع التركي بكامل انتماءاته السياسية، وفي كل أنحاء تركيا، رافعًا شعارات الموت لإسرائيل وأمريكا، بل شهدت اسطنبول واحدة من أضخم المظاهرات في تاريخها، شارك فيها أكثر من مليون شخص.

ولإنهاء حرب غزة ظهرت المبادرتين المصرية والتركية، والفارق بينهما يوضح الفارق بين إمكانات النظامين السياسي فالمبادرة المصرية كانت تتحدث عن وقف إطلاق نارٍ طويلِ المدى، يصل لعشر سنوات أو أكثر، ومنع وصول السلاح لحماس، ومنع سيطرتها على المعابر، مع إغفال أيّ شيء عن الانسحاب الإسرائيلي من غزة، بينما المبادرة التركية كانت تتحدثُ عن وقف إطلاق النار بين جيش الاحتلال الإسرائيلي وحماس بشكل متبادل من كلا الطرفين، وتتحدث عن إنسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة فَوْرًا، والعودة إلى اتفاق التهدئة الذي تمّ التوقيع عليه بين حركة حماس وإسرائيل، وتشكيل لجنة خاصة دولية لفتح المعابر المؤدية إلى قطاع غزة.

وبالإضافة إلى ذلك، تشمل المبادرة التركية إقتراحًا لعقد مؤتمر دولي للمانحين، يتم من خلاله اتخاذ قرار بتخصيص المبالغ اللازمة لإعادة إعمار قطاع غزة، بعد أنْ دمرته آلة الحرب الإسرائيلية.

قضية العراق: أما العراق فلا يخفي علي أحد ان الضعف العربي هو السبب في الاحتلال الامريكي للعراق. العراق كان محور ومركز الثقل السياسي والعسكري العربي في منطقة الشرق الأوسط منذ العقد

السابع من القرن الماضي وحتى حينما كان منشغلا في حرب الثمان سنوات مع إيران، لكن مع احتلال العراق في التاسع من أبريل عام ٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية قد أنهى ذلك الدور في منطقتنا العربية وفي الأقاليم المجاورة بشكل كامل وحل محله دور القوى الإقليمية الصاعدة تركيا وإيران دون منازع جدي وحقيقي من أي قطر عربي وهذا الضعف أدي الي دخول قوي اخري، وابرز هذه القوي بالإضافة الي أمريكا وحلفاءها هي إيران وتنظيم القاعدة وإسرائيل، فأيران متهمة بتصدير ثورتها الي دول الجوار وفي مقدمتها العراق. وتنظيم القاعدة يواجه التدخل الإيراني بالعنف الذي يسقط فيه الكثير من الأبرياء، أما اسرائيل فهذه فرصتها لبث السموم في بلاد الرافدين، وأمريكا التي سقط علي يديها مئلت الآلاف من القتلي الابرياء. والعرب كعادتهم غائبون نائمون ربما ينتظرون مصيبة لتوقظهم

فالعراق اليوم أصبح عراق دموي تختلط فيه الأشلاء والدماء: تفجيرات يذهب ضحيتها العشرات ولا تترك مدينة سواء في الشمال أو الجنوب فضلاً عن وسط العراق إلا وقد نالها نصيب من هذه الأعمال الدموية التي لا ترحم، إغتيالات تخلف قتلى من جميع الطوائف والأعراق: أساتذة وأكاديميين، علماء دين، رجال شرطة، قضاة، مسؤولين في الحكم، متعاونين مع المحتل، وآخرين رافضين للإحتلال، أبرياء وحصيلة كل ذلك ما كشفته مؤسسة ويكيليكس من إرتكاب قوات أمريكية وعراقية (تابعة لأمريكا) جرائم حرب في العراق وأن هناك ٢٨٥ الف ضحية للحرب هناك ٦٠% منهم مدنيون ابرياء. وأكدت تلك الوثائق المسربة، التستر الأمريكي علي التعذيب الممنهج الذي إرتكبته القوات العراقية بحق المعتقلين. واكدت تورط المخابرات الإيرانية بتسليح وتدريب قوات والتخطيط لقتل قيادات سنية.

السودان: علي الساحة الافريقية تبرز القضية الأهم بالنسبة للعرب "قضية السودان"، حال السودان سئ للغاية فمنطقة جنوب السودان مقبلة علي إستفتاء في يناير ٢٠١١ لتحديد المصير إما بالانفصال او الوحدة مع شمال السودان، ويبدو أن السودان مقبل علي الانقسام خاصة بعد قول نائب الرئيس السوداني ورئيس الحركة الشعبية سيلفا كير بأن خيار الوحدة لم يعد جاذبا وأنه سيصوت لإنفصال عن السودان. والمخجل أن مصر تساند تقسيم السودان، وتراهن على أن ضمان أمن مصر القومى وخاصة ضمان حصة مصر من النيل هو بالتحالف مع جنوب السودان، وكيف تأمن مصر من دولة نشأت بدعم من الولايات المتحدة واسرائيل؟!

هناك علاقات وثيقة وتاريخية بين مصر والسودان ويرجع ذلك للروابط الجغرافية والعمق الإنسانى الذى وحد الشعبين وجعل صعيد مصر جزءا من شمال السودان أو جعل وادى حلفا والجزيرة جزءا من جنوب مصر.. وهناك أيضا التداخل السكانى الذى جعل القبائل السودانية جزءا متوحدا مع القبائل المصرية فى الجنوب و تداخل الأنساب بين مصر والسودان وأكثر من أربعة ملايين سودانى يعيشون بيننا كأننا أسرة واحدة.. أما النيل، هذا الشامخ العملاق الذى إمتد فى شرايين أبناء وادى النيل فوحد بينهم زمانا طويلا فى

الهموم والأفراح والمحن والانتصارات والانكسارات ووقف متحديا الزمن والظروف والأحداث و كانت الأسواق السودانية تعتمد تماما فى كل شىء تقريبا على السلع المصرية التى تملأ الأسواق إبتداءاً بالأدوية المصرية وإنتهاءاً بالملابس والأزياء.. كان الدواء المصرى معروفا فى أسواق السودان كما يستخدمه المصريون تماما فى القرى والنجوع فى مصر.. وكانت المنسوجات المصرية تتصدر كل شىء ولا يوجد ما ينافسها فى الأذواق والألوان والأسعار. وعلاقات طويلة عمقها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بسياساته الحكيمة تجاه أفريقيا وخاصة السودان

الان النظام المصري يضرب بعرض الحائط كل هذه العلاقات القديمة بين البلدين وينحسر دوره شيئا فشيئا ويتجسد هذا الانحسار في غياب مصر عن توقيع إتفاقية السلام بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة فى دارفور بعد معارك دامية وصراع طويل وأن يتم الاتفاق تحت رعاية قطر وتشاد.
هناك سخط سوداني علي الدور المصري فقد صرح وزير خارجية السودان علي كرتي بتصريحات تضمنت إنتقادات الى مصر حول ما سماه بـ"دورها الضعيف تجاه القضايا السودانية" وقال ايضا "ظللنا نشكو ضعف معلومات مصر عن الحياة السياسية في السودان وتعقيداتها"

الحقيقه فعلا أن دور (النظام) المصرى ستجده شديد الغموض ومهما فكرت فيه ومن جميع الزوايا.. ستصل فى النهايه أنه ضد المصالح العربيه وحتى ضد المصالح المصريه نفسها أصلا .. فكر فى أى مشكله سابقه تعاملت معها مصر ستجدها فى النهايه صبت ضد مصالح مصر نفسها وبالتالى لن تكون فى صالح الأمه. فمن يتصور أن فتور علاقتنا بالشمال السودانى وموقفها المساند لجون جرنق زعيم الانفصال الجنوبى الراحل خلال ٢٠ عاما كان يحارب فيها الشمال طلبا للإنفصال وكانت إسرائيل تدعمه بالسلاح وبالتدريب .. من يتصور أن موقفنا ذلك كان فى صالح مصر أو فى صالح الشمال!! فى الوقت الذى بح فيه صوت الشمال خلال ٢٠ عاما لمصر أن الانفصال سيؤثر على حصتنا فى مياه النيل لو أُنشئت دوله تساندها إسرائيل فى الجنوب. والانفصال هذا قد يفتح الباب أمام إنفصال دارفور ومناطق أُخري من السودان مما يعني تفتيت السودان، ومع توافر مساندة أمريكية لحركة كوش وعقد إجتماعات لها في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا وهي الحركة التي ظهرت في الولاية الشمالية بالسودان قبل أكثر من عامين وتبشر بقومية نوبية منفصلة في كل من مصر والسودان وتنظر إلي مصر كقوي استعمارية كما تصنف مشروعات التعاون الزراعي المصري والعربي في السودان باعتبارها إعتداء علي حواكير(أرض مملوكة للقبائل) يجب الدفاع عنها وذلك بمزاعم توطين المصريين في السودان، وها نحن نشهد إستفتاء يفضى إلى الانفصال وإنشاء تلك الدوله المدعومه إسرائيليا.. ومصر لن تتحرك لمساعده الشمال المنهك حتى لاتغضب إسرائيل التى تساند الطرف الآخر... من يتصور أن إرسال مصر لـ٤٠ ألف جندى فى التسعينات للمساهمه فى تدمير العراق فيما عرف بحرب عاصفه الصحراء من يتصور أن ذلك كان فى صالح العراق أو حتى مصر، التى تسببت تلك الحرب فى عوده ٥ مليون مصرى كانوا يعملون هناك؟ من يتصور تزويد إسرائيل بالغاز الشبة مجانى وحراسة

حدودهم ومعاداه كل من يعاديها. من يتصور إن ذلك فى صالح مصر أو الامه العربيه؟ هل قتلنا لرعايا دول الحوض على حدودنا مع اسرائيل هو فى صالح مصر؟ والعجيب أننا نفعل ذلك فى الوقت الذى نطالب دول الحوض باحترام حصتنا فى مياه النيل... للأسف مئات الخطايا كانت ضد مصر نفسها قبل ان تكون ضد دول الجوار فعلها نظامنا ومازال. على الجميع أن يعى بأن المعادله التى قبلها نظامنا الفاشل منذ ٣٠ عاما هى: كل مصر بمن عليها بخيراتها وبمكانتها وتاريخها مقابل الكرسى.

لقد كان التعليم من أهم الساحات التي غابت عنها مصر. إذ منذ أربع سنوات أعلن عن إقامة فرع لجامعة الإسكندرية في جوبا عاصمة الجنوب، لكن المشروع لم ير النور إلى الآن. ومنذ ست سنوات «في عام ٢٠٠٤» تم الاتفاق على إقامة جامعة القاهرة في السودان بمواصفات معينة، وخصصت الأرض للمشروع بالخرطوم وتم بناء المبنى الإداري، وكان مقررا أن تفتتح في شهر أغسطس/ آب من العام الماضي «٢٠٠٩» ولكن المشروع لم ير النور بدوره.

ويتجلى التقاعس والتراخي المصري في التعامل مع السودان في قصة دعوة شيخ الأزهر السابق رحمه الله، الشيخ محمد السيد طنطاوي، لزيارة الخرطوم قبل ثلاث سنوات. فقد وجه إليه الدعوة رئيس الجامعة الأفريقية العالمية الدكتور حسن مكي، فرد عليه مكتب شيخ الأزهر برسالة ذكرت أن الشيخ في مقام رئيس الوزراء، وينبغي أن توجه إليه الدعوة من نظير له. ولأنه لا يوجد في النظام السوداني رئيس للوزراء فإن مستشار الرئيس للشؤون الدينية الدكتور أحمد علي الإمام وقع خطاب الدعوة وأرسلها إليه فلم ترد القاهرة. وحينذاك أرسل إليه الدكتور مصطفي عثمان مستشار الرئيس دعوة ثالثة، فلم يرد عليها، ومات الرجل دون أن تطأ قدمه أرض الخرطوم، ولم يعرف للأزهر حضور في السودان.

الصومال: قضية الصومال للأسف تعرضت للتهميش ولم تأخذ حقها الإعلامي في العالم العربي وخصوصا بعد دخول القوات الإثيوبية في الصومال والتي نجمت عنها تداعيات إنسانية كارثية وصفت بأنها الأسوأ في إفريقيا، فالصومال لا يعتبر دولة فاشلة بل دولة منهارة وهي حالة أخطر من الأولى لأن المؤسسات الحكومية إنهارت تماما. الصراع بين القوي علي الصومال ليس صراع علي بلد فقير فالصومال كسائر دول القارة الافريقية غني بالخيرات فالصومال يحتوي على مخزون نفطي هائل يقدر حسب شركات النفط العالمية بـ١٣ تريليون برميل أكثر من نصفه في منطقة بونت لاند.

بالنسبة لموقف دول الجوار من التدخل الأثيوبي العسكري فهي إنقسمت إلى ثلاث فئات: دول ساعدت بشكل أو بآخر التدخل الإثيوبي في الصومال ومنها كينيا، وتمثلت مشاركتها في الحرب في الجانب اللوجستي (توفير المؤن)، وتوفير المعلومات الاستخباراتية، وتعقب فلول الإسلاميين في أراضيها والتضييق عليهم، ويدخل في هذه الفئة أوغندا التي وقفت إلى جانب إثيوبيا بشكل سافر منطلقة من منطلقات دينية متطرفة ومن سعيها للحصول على وزن نسبي في منطقة القرن الإفريقي.

على النقيض من تلك الفئة أريتريا التي ساعدت المحاكم الإسلامية بشكل أو بآخر والتي أدانت إثيوبيا بشكل متكرر وأتهمت دول الإيغاد الأخرى بالانحياز إلى الجانب الإثيوبي في المسألة الصومالية ، وأخيرا علقت أريتريا عضويتها في شهر إبريل الماضي . أما دول مثل السودان وجيبوتي واليمن فكانت غير راغبة في التدخل الإثيوبي لكنها آثرت ألا تزج بنفسها في خصومات مع الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيغاد والولايات المتحدة. أما عن موقف الدول العربية فلا توجد دولة عربية واحدة أيدت التدخل الإثيوبي في الصومال بل بالعكس الدول العربية تؤيد إستنزاف إثيوبيا داخل الصومال بطريقة أو بأخرى، مقتنعين بأن اثيوبيا سوف تتورط في الصومال، وفيما بعد أطلقت الحكومة المصرية تصريحات تطالب بإنسحاب إثيوبيا من الصومال ، وإيجاد آلية للخروج، وقد كان بعض النواب في البرلمان المصري طالبوا بإحاطة بما يجري في الصومال مما أجبر الحكومة بإعلان موقفها عن القضية.

فما هذا البطء في الحكومة المصرية-الصومال يحترق-وهم لم يعلنوا موقفهم(مجرد موقف كلمات لا اكثر) من التدخل الأثيوبي والأمريكي العسكري إلا بعد طلب إحاطة من بعض نواب البرلمان بشأن القضية.

§ الصعيد الإسلامى:

خلال الثلاثة عقود السابقة أهملت – عمداً - القيادة السياسية في مصر إقامة أى علاقات سياسية قوية مع الدول الإسلامية وخاصة الدول الإسلامية الآسيوية.

على سبيل المثال دولة ماليزيا لم يقم الرئيس مبارك بزيارتها طوال ٣٠ سنة إلا مرة واحدة ولم تكن زيارة لتقوية العلاقات وإنما لحضور مؤتمر اقتصادى لمجموعة الـ١٥ عام ١٩٩٧. رغم أن ماليزيا قدمت وشاح التماسك – وهو أرفع وشاح في إتحاد ماليزيا – إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في يناير ١٩٦٤.[1] ودولة أندونيسيا لم يرغب مبارك في إقامة أى علاقات سياسية قوية وكان أعلى مستوى زار إندونيسيا كان محمد الزرقانى مساعد وزير الخارجية ٢٠٠٩،[2] على الرغم من أن المبعوث الخاص لأندونيسيا في الشرق الأوسط ألمح أنه يتطلع لزيارة على المستوى الرئاسي من مصر لاندونيسيا، لافتا إلى أن الرئيس الإندونيسى سوسيلو بامبانج يوديونو كان قد أبدى رغبة فى زيارة مصر[3]. والغريب أن الخطاب السياسي يرفض إقامة أى علاقات سياسية مع إيران بحجة أن لها اطماع ورغبة في البسط الشيعي، وهل إسرائيل والفكر الصهيونى الذي اقمتم معه علاقات وثيقة ليس له أى اطماع في المنطقة؟؟؟ وتجاهلت مصر الاعتراف بكوسوفو برغم التعاطف الشعبي المصري الجارف مع الشعب الكسوفي إبان الاعتداءات الصربية أواخر التسعينيات وبالرغم من أن اكبر جالية عربية في كوسوفو هي الجالية المصرية ويرمز اليها بنجمة ضمن النجوم الست الممثلة للأقليات الموضوعة علي العلم الكسوفي!!

---

[1] الهيئة العامة للإستعلامات، www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx

[2] وزارة الشئون الخارجية http://www.mfa.gov.eg/missions/indonesia

[3] إندونيسيا: نحتاج إلى الأزهر، جريدة المصري اليوم، ٢٢اكتوبر ٢٠١٠

والمؤكد أن عدم إقامة علاقات مع الدول الإسلامية ليس صدفة وإنما عائد لسببين: أولاً، قد يكون هناك قناعة شخصية من مبارك بعدم جدوى هذه العلاقات ولو كان هذا التكهن صحيحاً لكانت كارثة وتنم عن عدم وعى إقتصادى وسياسي. ثانياً: أن يكون السبب هو إرضاء الولايات المتحدة واسرائيل وفي هذه الحالة فيكون خزى وعار.

§ التعليق على الدور المصري:

في المنطقة العربية هناك مشاكل كثيرة لكن أم المشاكل بالنسبة للعرب وهو ما ترتب عليه المشاكل الاخري هي غياب الحرية والحط من قيمة الانسان وحقوقه، ويتضح الفارق هنا بين مصر وتركيا (كنموذج ديمقراطي) ففي مصر نفتقد تلك القيم بسبب حرص الحزب الوطني علي الفوز بالإنتخابات بالتزوير مما افرز برلمان وحكومة مسيطر عليها من رجال الأعمال أصحاب السلطة فبالتالي شرعية النظام الحالي ليست مأخوذة من الشعب مما أفرز سياسات لا تخدم الشعب بل تخدم مصالح خارجية وحفنة من الفاسدين الذين يحاربون الشفافية مما يؤدي إلي تجويع الشعب وإضعاف الدولة، أما تركيا فإنتخاباتها الديمقراطية تفرز برلمانا وحكومة يعملا بأدواتهما من أجل خدمة الشعب التركي فالإقتصاد قوي والسياسة الخارجية متسقة مع تطلعات الشعب التركي

بالرغم من أن تركيا لها علاقات بإسرائيل فهي لم تورط نفسها في إتفاقيات تدمر إقتصادها كإتفاقية الكويز وتصدير الغاز لإسرائيل بثمن بخس ولم يؤثر ذلك علي العلاقات الندية مع أمريكا فتركيا رفضت ان تستخدم أمريكا قواتها الموجودة في تركيا لإحتلال العراق معللين بأن الشعب التركي يرفض ذلك، لكن هنا فحدث ولا حرج فمصر تشارك في حصار غزة مع اسرائيل بالرغم من أن الشعب المصري يرفض ذلك الحصار. حصار غزة لم يفك حتي الأن، فأكذوبة فتح المعبر هي لتضليل الرأي العام فالقوافل التي تذهب الي معبر رفح أجهزة الأمن تقوم بتعطيلها طول طريقها لساعات طويلة عند كل نقطة تفتيش عسكري وتصر السلطات على طلب مستندات تعجيزية للسماح بدخول أي شيء لمنطقة شمال سيناء، فما بالكم بعبور رفح إلى القطاع المحاصر. وأيضا عبور القطع البحرية الأمريكية لقناة السويس لضرب العراق.

لا زالت إسرائيل هي صاحبة القرار فيما يمر أو لا يمر من الحدود المصرية. وتجلى ذلك بقوة عندما أعلنت الحكومة المصرية السماح لقافلة المساعدات الإماراتية بالعبور لغزة في أثناء أزمة أسطول الحرية ثم تبين أنها مرت من معبر العوجة (وهو منفذ بين مصر وسلطات الإحتلال، لا غزة). وهو ما يعني تسليم المساعدات لإسرائيل لتبت فيها كيفما تشاء وتنهب منها ما تريد. فهل يمكن لأي محترم أن يتغنى بتسليم مساعدات غزة لإسرائيل؟ وهل وصلوا من البجاحة لحد أن يخدعوا الناس بادعاء تمريرها لغزة في الوقت الذي يسلمونها للصهاينة!!!

خسائر مصر تتزايد في المنطقة بسبب غيابها من جهة وبسبب أخطاءها. من جهة أخري فهناك برود مستمر فى العلاقات المصرية الجزائرية وجفاء فى العلاقات المصرية السورية... وغياب عما يجرى من تفتيت للصومال وتحويلها إلى طالبان جديدة، وإنتظار نتائج استفتاء جنوب السودان دون تقدير موقف حقيقى

لما بعد الإنفصال، ومسؤولى الخارجية يستنفدون الكثير من الوقت فى زيارات متبادلة لدول مجهولة بينما تكاد تكون زياراتهم محدودة جدا لسوريا ولبنان، كما يظل تأثير القاهرة على الأوضاع فى السودان وفلسطين محدودا للغاية، فالاتصالات مقصورة على الأطراف الحكومية فى كلتا الدولتين سواء حكومة البشير والحركة الشعبية فى السودان أو السلطة الوطنية فى رام الله، فى حين أن الفاعلين فى السودان وفلسطين ليسوا السلطات الحكومية.

الدبلوماسية المصرية كانت فاعلة لكن دورها كان ولا زال غالبا ما يتسم بعدم الإتزان و اللاحيادية (عباس على حساب حماس، السنة على حساب الطوائف الأخرى في لبنان) مما جعلها تكون غائبة في اكثر من مناسبة لفض النزاعات العربية. مثل اتفاق الطائف (١٩٨٩) بين فرقاء الحرب الأهلية اللبنانية الذي أعلن نهاية الحرب الأهلية في لبنان والذي تم برعاية السعودية و الجزائر والمغرب. فسفراء هذه الدول كانو أكثر قدرة على إقامة صداقات مع زعماء سنة وشيعة ومسيحيين. مما جعلهم يبدون أكثر مصداقية.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سعت حكومات الدول العربية إلي إبعاد نفسها عن تهمة الإرهاب ويظهر ذلك بوضوح في تجاهل الدول العربية (ومنها مصر) من الإعتراف بكوسوفو الدولة الاوروبية الجديدة التي أعلنت استقلالها، فالبرغم من التعاطف الشعبي المصري والعربي الجارف مع الشعب الكوسوفي إبان الإعتداءات الصربية أواخر التسعينيات وبالرغم من أن أكبر جالية عربية في كوسوفو هي الجالية المصرية ويرمز إليها بنجمة ضمن النجوم الست الممثلة للاقليات الموضوعة علي العلم الكوسوفي ولها مقعد وجوبي في مجلس النواب الكوسوفي بالرغم من كل هذه العلاقات الطيبة بين الشعبين فالنظام المصري يتخلي عن دوره ومساندته للدولة الجديدة من أجل عدم إغضاب روسيا وصربيا مع أن كوسوفو أصبحت دولة مستقلة والعديد من الدول الغربية أعترفت بها.

هذه الكلمات الهدف منها ليس الإساءة لمصر أو إحباطها لكن غيرة علي دورها وحرصا علي تطويرها، المشكلة في هذا البلد مع النظام بسياساته الخاطئة التي ستكون نتائجها كارثية علينا جميعا، هذا النظام لا يسعي إلي مصلحة مصر بل يسعى إلى مصلحة حفنة قليلة ذات سلطة ويفرّط في الدور القيادي لمصر عربيا وأفريقيا وإسلاميا من أجل رضا أمريكا وللإستمرار في السلطة، فيجب علينا التكاتف من أجل التغيير. من أجل مستقبل افضل من اجل دور مصري قوي.

الفصل الرابع: الصحة والتعليم، الإسكان، المعاشات، المياة

§ الصحة:

إن مصر من أكثر الدول التى تسمح بيئتها بانتشار الأوبئة والأمراض الفيروسية سواء في الحضر أو الريف، ويبدو أنه كتب على الشعب المصري أن يعيش وقد حاصره التلوث من كل جانب، سواء تلوث الهواء من السحابات السوداء ونواتج مصانع الاسمده والأسمنت وعوادم السيارات وتلوث مياة الشرب أدى إلى إصابة عشرات الآلاف سنويا بالسرطان. لأن مصر على مدار ثلاثة عقود ليس لها ظابط ولا رابط، وعاش المواطنين في بيئة غير آدمية. وتعزى الحكومة دائما هذه المشكلة إلى المواطنين، وهذا باطل لأن الحكومة لم تتخذ أى آجراءات إدارية أو فنية لعلاج جذرى وفعال لتلك المشاكل، وكان من الممكن علاج تلك المشاكل ببدائل تعود بالنفع على الدولة، ولكن الفشل السياسى والتنظيمي للدولة أدى إلى تدهور الصحة العامة في مصر.

حيث يموت سنويا ٩٠ ألف شخص بسبب الإصابة بأمراض ذات صلة بتلوث المياه. ومن هؤلاء ١٧ ألف طفل.[١] ويظل سوء التغذية المزمن من مصادر القلق فى مصر. ويبقى قصر القامة بين الأطفال الصغار عند نسبة ١٨٪. وينتشر فقر الدم (الأنيميا) الناجم عن نقص الحديد – الخفيف منه والمتوسط – بين ٤٨٪ من الأطفال دون سن الخامسة. ويستهلك ٧٨٪ فقط من السكان ملح الطعام المدعم باليود ، وهو عامل يساهم فى نقص اليود بين الأطفال. هذه المعدلات المرتفعة من سوء التغذية تعوق التقدم فى التعليم، حيث إنها تقوض قدرات الأطفال على تحقيق إمكاناتهم فى التعلم.[٢]

- تقتصر الرضاعة الطبيعية الحصرية على ٦٦٪ فقط بين الأطفال الرضع دون سن الشهرين، وتنخفض إلى ٤١٪ بين الرضع فى سن شهرين إلى ثلاثة، وإلى أقل من ١٦٪ بين الرضع فى سن أربعة إلى خمسة شهور.
- إن الممارسات غير الصحية فى رعاية الطفل، وافتقار الآباء للمعرفة بشأن الرعاية المنزلية لأطفالهم تتفاقم مع التدريب غير الكافى لمقدمي الخدمة الصحية، والنظام الصحى غير الكفؤ، وارتفاع مستويات الأمية والفقر.
- نوعية مياة الشرب لا ترقى فى الغالب إلى المعايير الدولية. ويشار إلى الصرف الصحى باعتباره "الطارئ الصامت" بتبعاته الخطرة بالنسبة لتنمية الأطفال، عندما يقترن بالفقر والممارسات السيئة فى رعاية الطفل. ويمكن أن يعزى ما يقدر بنسبة ٢٠٪ من وفيات الأطفال سنويا إلى أمراض متصلة بالإسهال تسببها مرافق الصرف الصحى الرديئة والممارسات السيئة.
- ٦٥٪ فقط من عمليات الولادة هى التى تتم داخل المنشآت الصحية.

---

[1] هذه الأرقام نشرتها جريدة «الشروق» فى عدد ٢٨ سبتمبر الماضى. منسوبة إلى مدير إدارة التوجيه المائى فى محافظة الفيوم الأستاذة نجوى الخشاب، التى ذكرت أثناء ورشة العمل التى أقيمت هناك أنها استندت فى المعلومات التى أوردتها إلى تقارير منظمة الصحة العالمية.

[2] يونيسيف، مصر، http://www.unicef.org/egypt/arabic/child_survival.html

- في مجال تحسين الصحة الإنجابية توضح البيانات أن ٢٢,٥% فقط من النساء الحوامل قمن بعدد كاف من زيارات عيادات وزارة الصحة وغيرها قبل الولادة. وتبلغ نسبة وفيات الأمهات ٨٤ حالة وفاة لكل ١٠٠ الف حالة ولادة.
- بجانب تفشي مرض التهاب الكبدى الوبائي بين الأطفال سي إلى حد بلغ في بعض المحافظات ٥٧% وتبلغ نسبة الاصابة في مصر ٩,٨% مصابون بالكبد الوبائي سي وفيروس بي في التوسط مابين ٢% و ٨%
- إنتشار مرض السرطان بين الاطفال والنساء وخاصة سرطان الثدى والمثانة
- الأمم المتحدة منزعجة من أن ١٤% من الاطفال تحت سن الخامسة يعانون من إنخفاض حاد في حجمهم بسبب سوء التغذية.[1]
- بسبب عوادم السيارات وعوامل اخرى من المصانع وحرق القمامة ارتفع نصيب الفرد في مصر من انبعاث غاز ثانى اكسيد الكربون بنحو ٥٠% من ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٩.

§ **التعليم:**

تبلغ معدلات الأمية المرتفعة داخل مصر ما يقرب من ٤٥% من السكان، وهذا وضع لا يليق بتاريخ وحضارة ومكانة مصر بين دول العالم. وقد بلغ معدل الأمية بين الإناث (١٢-١٥) تقريبا ضعفي معدل الأمية بين الذكور (١٥,٥%) وأوضح التقرير أن هناك تفاوتاً في نسب الالتحاق بالمدارس لاسيما في التعليم الأساسي. وقد بلغت نسبة التحاق الأطفال بالمدارس في سن ٦ إلى ١٥ سنة حوالى ٨٤%. التعليم الفني الذي تدنَّى مستواه إلى أدنى المستويات العالمية حتى إن إيطاليا طلبت حوالي ١٥٠٠ خريج مصري للعمل لديها في مجالات السباكة واللحام والبناء والتشييد من خريجي المدارس الفنية، فتقدم لها ٤٠٠ نجح منهم ٨ فقط، وذلك لسوء حالة الخريجين وتردي مستواهم العلمي. التعليم الفني له أهمية بالغة في إعداد العنصر البشري الفاعل والقادر على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وغيرها من الأهداف المنشودة.[2]

وتشكل نسبة التحاق الاطفال الفقراء في التعليم الأساسي حوالى ٧٦% فقط. وذلك بسبب التكلفة المرتفعة للتعليم فإن الإنفاق العائلي على التعليم يمثل البند الأعلى زيادة من الناحية الفعلية. فخلال الفترة عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠ بلغت الزيادة في تكلفة التعليم ٧٠% للتعليم الأساسي، ١٩,٦٧% للتعليم الثانوى، ١٨% للتعليم الجامعى وقد مثل الإنفاق على الدروس الخصوصية البند الأكثر تكلفة. تسرب نحو نصف مليون طالب من الدراسة من الفئة العمرية (١٦-١٨) في عام ٢٠٠٦.

والمشكلة ليست في الموارد المالية أو المشكلة السكانية وإنما سوء الإدارة والفساد وراء تخلف التعليم فضلاً عن تجذر مصادر الإحباط واليأس والابتعاد عن التعليم المستنير وهذا ماأشار اليه الدكتور أحمد زويل لجريدة المصري اليوم.[3]

---

[1] بوابة الشروق – www.shorouknews.com

[2] كتب- عبد المعز محمد: بيان وجَّه النائبُ حسنين الشورة ، http://www.ikhwanonline.com/

[3] كتب بسنت زين الدين ٢٨ /٦ /٢٠١٠، http://www.almasry-alyoum.com/

§ الإسكان والعشوائيات:

مصر أصبحت دولة رجال الأعمال وهذا يتضح جليا في مشروعات التعمير والإسكان في مدينة السادس من اكتوبر والقاهرة الجديدة ومناطق أخرى، فهذه المناطق كان يتم صرف المليارات من موارد الدولة وإعمارها لنقل السكان من الطبقات الفقيرة إلى مناطق حضارية في بيئة صحية نظيفة بها النظام والخدمات، ولكن حدث العكس فقد باعت الدولة مساحات شاسعة من هذه المناطق لرجال الأعمال وتحولت إلى مدن للأغنياء. والمناطق التى خصصتها الدولة للطبقة الفقيرة في المناطق الجديدة تم إهمالها بالكامل وأصبحت أكثر عشوائية. وهذا ما أوضحة تقرير النيويورك تايمز.[١]

خلف صورة القاهرة الجميلة والبراقة التي نراها على شاشة التلفزيون، تختفي صورة أخرى لقاهرة أخرى، هي في الواقع لا تبعد إلا مسافة أمتار عن البنايات الفخمة والمناظر البديعة التي تطلّ على نهر النيل، هي قاهرة العشوائيات، نتيجة الإهمال الحكومي والفشل في خطط التنمية.[٢]

القاهرة الكبرى تضم ٤١,٤% من سكان العشوائيات على مستوى الجمهورية، إن إجمالى عدد المناطق العشوائية فى جميع المحافظات يبلغ ١١٧١ منطقة وأن عدد السكان المقدر فى عام ٢٠٠٧ بهذه المناطق بلغ حوالى ١٤,٨مليون نسمة، وذلك طبقا لتقديرات المحافظات فيما يقدر عدد سكان العشوائيات فى القاهرة الكبرى فقط بحوالى ٦,١٢ ملايين نسمة بنسبة حوالى ٤١,٤% من إجمالى سكان العشوائيات بالجمهورية.[٣] وأن هذا العدد يتزايد بمقدار ٣% سنويا، يضاف لهم ٢٠٠ ألف نسمة سنويا. وبحسب الدراسة فالقاهرة الكبرى تضم وحدها نحو ٨١ منطقة عشوائية علي مساحة ٢٣٠ ألف كيلو متر مربع.

ويوجه تقرير منظمة العفو الدولية، الصادر بعنوان 'دُفنوا أحياء: سكان المناطق العشوائية بالقاهرة بين فكي الفقر والإهمال'، تأنيباً شديداً للسلطات المصرية لتقاعسها عن اتخاذ خطوات فعالة لحماية سكان منطقة الدويقة، وهي منطقة عشوائية في حي منشأة ناصر بالقاهرة، من انهيار صخري مميت في 6 أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨.

ويدعو التقرير السلطات المصرية إلى تخفيف حدة المخاطر التي تهدد الأرواح في، المناطق غير الآمنة في القاهرة الكبرى، وعددها ٢٦ منطقة، وإلى حماية حقوق السكان في الصحة والمسكن الملائم. فبالرغم من أن خطر الانهيار الصخري كان أمراً معروفاً، لم تقم الحكومة بإجلاء السكان الفقراء من المنطقة قبل وقوع كارثة عام ٢٠٠٨.

---

[1] الدستور، ٢٠١٠/٨/٢٨ ، **نيويورك تايمز:مصر أنشأت المدن الجديدة لتسكين الفقراء فتحولت إلي مدن للأغنياء**

[2] موقع متوسط اون لاين، ملايين عشوائيات القاهرة ، الخميس, ٢٠ مايو ٢٠١٠ http://www.mutawassetonline.com

[3] دراسة صادرة من مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار ، جريدة البشاير، اكتوبر ٢٠٠٨

§ التأمين والمعاشات:

هناك فضيحتان يخصان المعاشات في مصر في الآونة الأخيرة، أولهما: ضم صناديق التأمين الاجتماعى والمعاشات إلى الهيكل التنظيمى لوزارة المالية في يناير ٢٠٠٦، ثانيهما: قانون المعاشات الجديد الذي به خبايا ومساوئ لم ينتبه إليها أحد.

أولاً: ضم صناديق التأمين الاجتماعى والمعاشات إلى وزارة المالية:[1]

جميع أنظمة المعاشات في أوروبا والعالم تعمل بفلسفة فصل صناديق التأمين الاجتماعى عن الهيكل الوزارى للدولة تجنبا لمخاطر الأزمات الإقتصادية، وعلى مدار العقود السابقة لم يجرؤ أحد في الدولة الإستيلاء على أموال المعاشات رغم الأزمات الاقتصادية التى مرت بها مصر.

وهناك **مخاطر موضوعية** تتمثل في نقطتان، **الأولى**: أن وزارة المالية بطبيعتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، هى وزارة "جباية"، أكثر من كونها وزارة رفاهية، أو سياسات دعم إجتماعى، ومن ثم فإن هيمنة وزارة من هذا النوع على أموال التأمينات الإجتماعية يمثل مخاطر على إدارة هذه الأموال، خاصة مع تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة الذى تجاوز ٥٢ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، بما أصبح يشكل حوالى ٩% إلى ١٠% من الناتج المحلى الاجمالى ووصول الدين المحلى الإجمالي إلى حوالى ٥١٠ مليار جنية[2] – بخلاف الدين الخارجى المقدر بنحو ٣٠ مليار دولار أى ما يعادل ١٧٠ مليار جنيه مصرى أخرى – وجزء كبير من هذا الدين يتمثل فى اقتراض الحكومة لأموال التأمينات والمعاشات، فان الخوف – كل الخوف – من استخدام أساليب التلاعب المحاسبية الشيطانية التى تجيدها أجهزة هذا النظام. **النقطة الثانية**: أن الخزانة العامة – وزارة المالية – تخلت عن تحمل جزء من حساب معاش المؤمن عليه وكان يسمى هذا الجزء (متغير الخزانة) أى حساب ٨٠% من الخمس علاوات الخاصة التى لم تضم للأجر الأساسي – وهذا التغير هو أحد مكاسب ضم صندوقي التامين والمعاشات الباطلة المخالفة للقانون والدستور.

وهناك **مخاطر شخصية**، تتعلق بشخص وزير المالية الحالى الذى جرى هذا الإلحاق التنظيمى لصالحه وهو الدكتور يوسف بطرس غالى، فعلاوة على كونه شخص يتسم بضيق النظر والاندفاع ، فهو أيضا قد أثبت فشلا ذريعا فى المناصب الوزارية التى تولاها طوال السنوات العشر الماضية وحتى اليوم ، سواء فى وزارة الاقتصاد والتجارة الدولية، أو فى وزارة التجارة الخارجية، أو فى منصبه الحالى كوزير للمالية، والتى جرت فى عهده جريمة الاحتيال الاقتصادى والمالى على المواطنين فى موضوع "ما يسمى دعم المشتقات البترولية" تمهيدا لرفع أسعار هذه المشتقات، وهى جريمة بالمعنى التخصصى أو المهنى وليس بالمعنى القانونى، ومن هنا فان مصائر أكثر من ١٨,٧ مليون شخص وأسرهم من المؤمن عليهم والمستفيدين الآن وفى المستقبل من أموال التأمينات قد أصبحت فى مهب الريح، فهذا الوزير الذى صدر بمعرفته أسوأ

---

[1] بقلم: عبد الخالق فاروق، الخبير في الشئون الاقتصادية، نشر بتاريخ ٢٨ - ٠٢ – ٢٠١٠، http://misrdt.net/?p=874

[2] ٥٠% من الدين المحلى الإجمالى - أى حوالى ٢٥٥ مليار جنية - كانت مديونات لصالح صندوقي التامينات والمعاشات قبل الضم، ولذلك كانت من أهم الأسباب الخفية لضم أموال المعاشات لوزارة المالية هي انهاء وإضاعة تلك المديونات

قوانين الضرائب (القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) الذى تحيز فيه بكل فجور لرجال المال والإعمال وضد الفقراء ومحدودى الدخل ، وهو الوزير الذى تلاعب فى الانتخابات التشريعية الأخيرة، من خلال استخدام أصوات الناخبين من موظفى وزاراته المختلفة. فهل يؤتمن مثل هذا الرجل على أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات؟

سعى وزير المالية يوسف بطرس غالي منذ فترة طويلة لدمج أموال التأمينات بكافة فوائضها وأرصدتها للخزانة العامة للدولة، وبالفعل أصدر عام ٢٠٠٦م قرارات وزارية في مخالفة صريحة للدستور والقانون في ضم أموال المعاشات والتأمنيات لأموال الخزانة العامة، ومن قبلها تم إلغاء وزارة التأمنيات الاجتماعية، وحسم "وزير الجباية" تلك المعركة المكتومة التى ظلت تدور فى الكواليس منذ عدة سنوات وصمدت فيها الوزيرة السابقة (أمينة الجندى)، حتى تم التخلص منها وضم هذه الصناديق إلى وزارة المالية التى يتولاها أسوأ العناصر الوزارية فى العمل التنفيذى – والحقيقة أنهم جميعا أسوأ من بعضهم البعض – يشى بمخاطر حقيقية على هذه الأموال، كما تكشف عن تدهور جديد فى العقل التشريعى والتنفيذى الذى أدار هذه العملية التنظيمية والمالية.

ثانياً: قانون المعاشات الجديد:

هذا القانون كان نتيجة طبيعية للسياسات الفاشلة لرئيس الدولة ولوزيره يوسف بطرس غالى. فمع إزدياد البطالة – أكثر من ٦ مليون شاب وفتاه – تم رفع سن المعاش إلى مابعد الستين عاماُ مما يدل على عدم وجود أموال تكفى لصرف معاشات المتقاعدين. على الرغم من أن أموال المعاشات قبل ضمها إلى وزارة المالية كانت تشهد إستقراراً كبيرا ولم تواجه أى عجز من أى نوع.

يريد المسئولون تزييف الحقيقة وهي أنهم يزعمون أن القانون الحالي به قصور ولا يصلح كقانون يوفر الحماية التأمينية للمواطنين في محاولة لقلب الحقائق وتزييفها؛ لأن القانون الحالي قانون جيد وذلك بشهادة المنظمات الدولية في مجال العمل، الذين أكدوا أنه من أفضل قوانين التأمينات في العالم بلا نقاش، فمزاياه تتمثل في المزايا الممنوحة لأصحاب المعاشات والمستحقين الموجودة في نصوص القانون، وهو ما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أننا لسنا بحاجة لقانون جديد للتأمينات، كما يتشدق بذلك وزير المالية ومساعدوه[1].

فإن قانون المعاشات الجديد هو نتيجة التلاعب بأموال التأمينات والمعاشات التي إستباحها الوزير بلا وجه حق، والسعى للاستيلاء على أموال المعاشات المتراكمة؛ لأنها تحولت لجزء رئيسي من الدين العام تكاد تصل إلى ٥٠% من الدين العام، فضلاً عن أن مؤشرات الدين العام في ظل تعامل مصر مع الأجهزة الخارجية توضح أنها تجاوزت حدود الأمان.

[1] حوار شيماء جلال مع أسامة غيث: قانون التأمينات الجديد مستورد، http://www.ikhwanonline.com/

§ المياة والصرف الصحى:

وفقا لتقرير بوابة الشروق، فإن ١٠٠٠ م٣ هو الحد المعترف به عالمياً لإحتياجات الفرد من مياه الشرب سنويا، ولكن نصيب الفرد في مصر ٧٣٨م٣ في ٢٠٠٨. من هذا الرقم يتضح أن المشكلة ليست في قلة المياة لأن مياه الشرب تمثل حوالى ٤% فقط من إستهلاك المياه في مصر مما يؤكد ان هناك فشل في سياسات الري وعدم الاستغلال الكفء للمياة في الزراعة. مما ينتج عنه حرمان مناطق كثيرة في مصر من مياه شرب. فهل يعقل بعد ٣٠ سنة من الكلام عن البنية التحتية لم تصل حتى مياة الشرب لكل المصريين؟!

الفساد والتخبط وسوء التخطيط الإدراي لرئيس الدولة ومعاونيه أدى إلى فشل مشروع توشكى، فعندما بدأ استصلاح الأراضى فى توشكى عام ١٩٩٧، قارن الرئيس مبارك بين هذا المشروع وبناء الأهرامات، حيث كان الهدف من مشروع توشكى إستصلاح حوالى ٥٠٠ ألف فدان من الصحراء ونقل عشرات الآلاف من السكان إليها. ولكن لم ينتقل إليها أحد، ولم يتم زراعة سوى ٣٠ ألف فدان.[1] والسبب الرئيسي في الفشل هو أن رئيس دولة راهن على رجال الأعمال وليس على الشعب صاحب الفضل الأول والأخير، وباع كل أراضي توشكى لرجال الأعمال ولم يعطى الشعب أى نصيب منها وكانت النتيجة أن توشكى ظلت صحراء ودفنت مليارات الجنيهات من قوت الشعب المصري في باطن صحراء توشكى. والمشروعات القومية الأخرى مثل شرق التفريعة، شرق العوينات، غرب السويس، تنمية شمال سيناء، جميعها فشل.

تُلقى ١٥ مليون طن من القمامة كل سنة فى المجارى المائية، مما يؤدى إلى وجود نحو ٩ ملايين طن قمامة تسبح فى البيئة المحيطة بنا، إضافة إلى مليونى طن من الحمأة ــ ناتج الصرف الصحى ــ يصعب التخلص منها. وهذه يعادلها ٢,٨ بليون متر مكعب من المخلفات تصل إلى المجارى المائية سنويا. وإلى جانب ذلك فهناك ٣١ مليون مواطن مصرى يعيشون فى ٤ آلاف قرية بلا خدمات للصرف الصحى. كما أن ٥ ملايين طن من المخلفات الصناعية لا تجد لها طريقا سوى المجارى المائية، منها ١٥٠ ألف طن تصنف بحسبانها (ضارة جدا). لن نكون متعسفين إذا قلنا إن ثمة إهمالا مروعا للأقاليم فى مصر، وأن تدهور أوضاع الخدمات فى تلك الأقاليم يشكل ظاهرة عامة يعانى منها الجميع.

يحرم ٣١ مليون مصرى من خدمات الصرف الصحى، فإننا لا نستطيع أن نتوقع لهم حظا يذكر من التعليم أو الرعاية الصحية أو الحقوق المدنية الأخرى. وإذا أضفنا إلى ذلك استشراء الفساد وتغول الأقوياء وسطوة أجهزة الأمن، فإن ذلك يصور لك محنة أهل مصر الأخرى.[2] وبتقرير خطير لبعض اساتذه العلوم يكشف عن أصابه ١٠٠ ألف مواطن مصري سنويا بالسرطان بالأضافه إلى ٣٥ ألف يصابون سنويا بالفشل الكلوي والكبدي وذلك نتيجة تلوث المياه وقد كشف التقرير عن وجود ٣٣٠ مصنعا تقوم بصرف نفاياتها في نهر النيل بواقع ٤,٥ مليون متر مكعب سنويا بالأضافه إلى المخلفات الصلبة التي تلقى في النيل أيضا ويبلغ حجمها ١٤ مليون متر مكعب سنويا الأخطر من ذلك أن هناك ١٥٠٠ قريه في الصعيد تصب مياه الصرف الصحي مباشرة ودون معالجه في مياه النهر.[3]

---

[1] http://www.saveegyptfront.org/news/?c=200&a=15872

[2] بقلم: فهمى هويدي، جريدة الشروق، ١١ اكتوبر ٢٠١٠

[3] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، ٢٠٠٥، http://www.anhri.net/egypt/ae/2005/pr0413.shtml